

رسالة ماجستير بعنوان
العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة
التقارير المالية

للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي

**The Relationship between the Actual Application
of Corporate Governance Level and Financial
Reporting Quality for Jordanian Public
Shareholding Companies in banking and Industrial
Sectors**

إعداد الطالب:
علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل
20060276

إشراف:
أ.د منصور إبراهيم السعايده

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

قسم المحاسبة
كلية الأعمال
جامعة الشرق الأوسط

اب
2010

تفويض

أنا علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل

التاريخ: 2010 / 8 / 31



التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي " وأجيزت بتاريخ: 2010 / 8 / 14 م.

التوقيع

.....
.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

1. الأستاذ الدكتور عبدالناصر ابراهيم نور رئيساً
2. الأستاذ الدكتور منصور ابراهيم السعايده مشرفاً
3. الدكتور نضال محمود الرمحي ممتحناً خارجياً

شكر وتقدير

بعد الشكر لله العلي القدير على توفيقني في إتمام هذه الرسالة.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي هذه الرسالة الأستاذ الدكتور منصور السعايده الذي كان عوناً لي في كل مراحل إعداد وأحاطني بعلمه الغزير وسعة صدره.

وأتقدم كذلك بالشكر الكبير لجامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور عبدالباري درة وجميع الكادر الأكاديمي والإداري وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد مطر والأستاذ الدكتور عبد الناصر نور وإلى أساتذتي الأجلاء المحكم الخارجي وجميع أعضاء لجنة المناقشة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في الحصول على بيانات الدراسة وأخص بالذكر الصديق محمد سبيتان والأخوين ناصر و سلطان عبد الجابر.

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات حائرة أمام فضلها

ربي ارحمها كما ربياتي صغيرا

إلى والديّ

إلى مهجة قلبي وشريكة عمري

إلى زوجتي الغالية،،،،،

إلى فرح،،،،،

ابنتي الحبيبة،،،،،

إلى أحبتي إخوتي وأصدقائي،،،،،

إليهم أهدي هذا الجهد المتواضع،،،،،

المحتويات		
25	جودة التقارير الماليه	2-1-2
25	تمهيد	1-2-1-2
26	خصائص المعلومات المحاسبية	2-2-1-2
27	جودة الارباح	3-2-1-2
27	إدارة الارباح	4-2-1-2
31	فرضيه السوق الكفاء	3-1-2
31	تمهيد	1-3-1-2
32	مفهوم السوق الكفاء	2-3-1-2
33	فرضيات كفاءة السوق	3-3-1-2
34	مصادر المعلومات المتاحة في سوق الاوراق الماليه	4-3-1-2
35	معوفاة اسواق الاوراق الماليه العربيه	5-3-1-2
37	الحاكميه المؤسسيه في الاردن	4-1-2
40	الدراسات السابفة	2-2
40	الدراسات العربيه	1-2-2
47	الدراسات الاجنبيه	2-2-2
52	مايميز الدراسه	3-2-2
53	الفصل الثالث: منهجيه الدراسه (الطريقه والإجراءات)	3
54	اسلوب الدراسه	1-3
54	مجتمع وعينه الدراسه	2-3
55	فترة الدراسه	3-3
55	اساليب جمع البيانات	4-3
56	قياس متغيرات الدراسه	5-3
56	قياس المتغيرات المستقله	1-5-3
59	قياس المتغير التابع	2-5-3
62	الا. تبارات الإحصائيه	6-3
64	الفصل الرابع: نتائج الدراسه	4
65	احتساب متغيرات الدراسه	1-4
65	احتساب المتغيرات المستقله	1-1-4
68	احتساب المتغير التابع	2-1-4
74	اختبارات التحقق من مدى ملاءمه البيانات للتحليل الإحصائي	2-4
76	اختبار الفرضيات	3-4

المحتويات		
76	تمهيد	1-3-4
77	اختبار الفرضيات	2-3-4
77	اختبار الفرضيات وفق مقياس تدبذب عائد السهم السوفي	1-2-3-4
80	اختبار الفرضيات وفق مفهوم إدارة الأرباح	2-2-3-4
81	تأنج وتحليل اختبار الفرضيات وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوفي	3-3-4
99	نتائج وتحليل اختبار الفرضيات وفق مفهوم إدارة الأرباح	4-3-4
106	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	5
107	النتائج	1-5
112	التوصيات	2-5
113	مفترحات للدراسات	3-5
114	المراجعات	

رقم الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل-الجدول
66	قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الرئيسية	1 - 4
67	قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الثانوية	2 - 4
68	قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الثانوية	3 - 4
69	قياس المتغير التابع وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوفي	4 - 4
70	المستحقات الكلية $TACC_{i,t}$ وفق طريقه التدفق النقدي	5 - 4
71	معالم النموذج $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$ لكل سنة من سنوات الدراسة	6 - 4
72	المستحقات غير الاختيارية $NDACC_{i,t}$	7 - 4
73	المستحقات الاختيارية $DACC_{i,t}$	8 - 4
75	ملخص نتائج اختبار (K-S) للتأكد من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات تدبب عائد السهم السوفي	9 - 4
75	ملخص نتائج اختبار (K-S) للتأكد من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات المستحقات الاختيارية	10 - 4
81	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوفي	11 - 4
8	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوفي	12 - 4
8	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوفي	13 - 4
9	نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية كوحدة واحدة وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوفي	14 - 4
9	نتائج اختبار الفرضيات الثانوية وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوفي	15 - 4
99	نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق مفهوم ممارسه او عدم ممارسه الشركه لإدارة الأرباح	16 - 4

الرقم	الم توى
1	تصنيف الشركات عينه الدراسه ممارسه وعير ممارسه لإدارة الأرباح
2	اختبار فرضيات الدراسه الرئيسيه كوحده واحده في القطاعين وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي لفترة ثلاثه ايام
3	اختبار فرضيات الدراسه الرئيسيه كوحده واحده في القطاع المصرفي وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي لفترة ثلاثه
4	اختبار فرضيات الدراسه الرئيسيه كوحده واحده في القطاع الصناعي وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي لفترة ثلاثه
5	اختبار فرضيات الدراسه الرئيسيه كوحده واحده في القطاعين وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي لمتوسط الفترات
6	اختبار فرضيات الدراسه الرئيسيه كوحده واحده في القطاع المصرفي وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي لمتوسط
7	اختبار فرضيات الدراسه الرئيسيه كوحده واحده في القطاع الصناعي وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي لمتوسط
8	كتاب البنك العربي الى هيئة الأوراق المالية بتعيين السيد نعمة صباغ مدير عام تنفيذي بدلا من السيد عبد الحميد شومان
9	كتاب كابيتال بنك بتعيين السيد حسن غالب كبه رئيسا لمجلس إدارة البنك
10	نموذج البيانات الخاصه بالفرضيات التناويه للدراسه
11	كتاب هيئه الأوراق الماليه الى الشركات المساهمه العامه بخصوص إقرار دليل فواعد حوكمه الشركات المساهمه

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتها ببعضهما، وبعض المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، عن طريق الفياس الكمي لمتغيرات الدراسة. وقد تم فياس مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية بالجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة التي تتمثل بالفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (المدير العام)، ونسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين فيه، والمؤهل العلمي والخبرة العملية لعضائه، وعدد مرات اجتماعه، والجوانب المتعلقة بلجنة التدقيق التي تتمثل في نسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين فيها، والمؤهل العلمي والخبرة العملية لعضائها، وعدد مرات اجتماعها، وجانب واحد متعلق بلجنة المكافآت والتعيينات والذي يتمثل في نسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين فيها. ولفياس جودة التقارير المالية تم الاعتماد على فياسين هما:

(أ) الانحراف المعياري لعائد السهم السوفي حول موعد إعلان التقارير المالية.

(ب) مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

ولتحقيق اهداف الدراسة تم اختبار بيانات شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي خلال الفترة (2006-2008)، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى وجود هذه العلاقة. وقد اظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية، اما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

وانطلاقاً من النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات المشرفة على القطاع الصناعي، كوزارة الصناعة والتجارة، بدور رقابي يساهم في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لهذه الشركات وذلك على غرار دور البنك المركزي في القطاع المصرفي. كما يوصي الباحث بالعمل على إيجاد اليات لتعزز الفصل بين الملكية والإدارة واستصدار التشريعات المناسبة لرفع كفاءة السوق المالي الذي ينعكس بالتالي على رفع مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية، وحت الهيئات ذات الصلة بالسوق المالي على استصدار تعليمات للحاكمية المؤسسية أكثر إلزاماً وتشجيع هذا الالتزام عن طريق استحداث تصنيف دوري للشركات يبين مدى التزامها بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، وان يكون هذا التصنيف بمتناول يد جميع الاطراف ذات العلاقة.

الكلمات الدالة: الحاكمية المؤسسية، جودة التقارير المالية، تدبذب عائد السهم السوفي، إدارة الأرباح.

ABSTRACT

This thesis aimed to clarify the principles of corporate governance and financial reporting quality, and the relation between them and other concepts such as earning quality, and the efficiency of financial market. This thesis is also aimed to check out the presence of a relation between the level of actual application of corporate governance and financial reporting quality by the quantitative criterion of thesis variables. The level of actual application of corporate governance is measured for all aspects related to the board of directors that is represented by the separation between the position of the chairman and chief executive officer, and the ratio of independent non-officer members, and academic qualification, and the practical experience for members, and the number of its meetings for the board of directors and audit committee, in addition to one aspect related to the appointment and compensation committee represented by the ratio of its independent members. For the measurements of financial reporting quality two indicators were used; the standard deviation of stock market returns around the disclosure of financial reports, and the discretionary accruals criterion (earning management).

The statistical tests showed significant relationships between the ratio of independent non-members in the board of directors, number of meetings of the board, number of meetings of audit committee, and financial reporting quality. No other independent variables prove to be significant. The study concludes by some recommendations the most important of it is that the ministry of Industry and Trade have to perform a control role on the application of corporate governance on manufacturing companies similar to the central bank role.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 مقدمة

تعتبر الحاكمية المؤسسية من الموضوعات الحديثة المهمة، التي لاقت انتشارا واسعا في منظمات الاعمال، خصوصا في العقد الاخير، ويعزى ذلك إلى كثرة الانهيارات والازمات المالية التي حدثت مؤخرا كما في حالة شركة Enron وشركة WorldCom وغيرهما إضافة إلى ما حصل مؤخرا من ازمة مالية عالمية قادت العالم إلى حالة ركود اقتصادي، فالفت بظلالها ليس على عمليات الاستثمار، والمستثمرين فحسب بل وعلى نمط حياة الشخص الاعتيادي.

إن المتتبع لماحدث من انهيارات مالية، في الآونة الأخيرة ليدرك بان ذلك كان حصيلة لخلل إداري ناجم عن قصور في التخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف على كافة الامور المتعلقة في المنشأة وعلى وجه الخصوص الامور الـ إذ يتمثل هذا الخلل في نقص شفافية المعلومات المحاسبية، وعدم الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية السليمة لدا جاءت الحاكمية المؤسسية بنموذجها المتجدد خلال العقد الاخير لتضيف مزيدا من الشفافية في الإدارة وتنظيم العلاقة بين اطراف المنشأة من مساهمين وعاملين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية واصحاب المصالح الاخرين من (دائنين، وعملاء، وموظفين، وغيرهم ممن لهم علاقة بالمنشأة) .

وصفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (Organization for Economic Co-operation and Development) حوكمة الشركات بـ الأساس الذي يحدد بموجبه توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين، والمساهمين واصحاب المصالح الاخرين، كما انها تبين القواعد والإجراءات اتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بهذا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضـ اهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الاهداف ورقابة الاداء. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص)

وعرفها تقرير (Cadbury,1992) " نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب". (حماد، ص). ولتكون بذلك من الركائز التي تقوم عليها المنشآت، وقد ظهرت عدة لجان ومنظمات تنادي بتطبيق

الحاكمية واشهرها لجنة Cadbury 1992 التي وضعت التقرير اعلاه وحددت فيه مجالا لمبادئ

الحاكمية، كما وضعت منظمه التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) نموذجاً محدثاً

المؤسسية بسنه مبادئ كان لها مضمون عالمي واسع الانتشار وهي (ن وجود اساس لإطار

للحاكمية المؤسسية، وحماية حقوق المساهمين والملكية والمساواة بين المساهمين وضمان دور

اصحاب المصالح والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة).

إن الحاكمية المؤسسية وما تحويه من مبادئ لو طبقت بشكل صحيح لجعلت المستثمرين أكثر اطمئناناً

استثماراتهم، وبالتالي لزادت من ثقتهم بأسواق الأوراق المالية كون هذه المبادئ توفر لهم

الحماية العادلة والمتساوية لحقوقهم وتضمن تزويدهم بمعلومات مالية تتمتع بجودة عالية و تحقق

الإفصاح والشفافية وتعكس صحة وحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

والسوق الاردني كغيرها من الاسواق العالمية، تواجه نفس التحديات في موضوع تطبيق نظام جيد

للحاكمية المؤسسية لتسريع انخراطها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال العمل على زيادة الوعي

في تطبيق الحاكمية المؤسسية، وتحقيق اختراق نوعي في اسلوب ونمط إدارة الشركات الاردنية إلى

المدى الذي يمكنها من الوصول إلى حالة أكثر شفافية ومؤسسية، مما يعزز قدراتها على خدمة وحماية

مصالح المساهمين ومختلف اصحاب المصالح الاخرين ذوي العلاقة بالشركة.

2-1 متبكله الدراسة

ادى تعقد بيئه الاعمال وتزايد حدة المنافسة واتساع نطاقها، وضعف الشفافية والرقابه إلى حدوث

عدة انهيارات الالونه الاخيرة نتج عنها ضياع حقوق اصحاب المصالح وبالاخص

المستثمرين ادى إلى فقدان الثقة في التقارير المالية لهذه المنشآت والمؤسسات المختلفه

(خوري،)

ويدور السؤال الآن حول قدرة الحاكمية المؤسسية بإبعاها المختلفة إحياء الثقة في إدارة المنشأة وفي التقارير المالية التي تعد تحت إشرافها وتوزع إلى مختلف المستثمرين. ويمكن التعبير عن مشكله الدراسة عبر التساؤلات التالية :

(هل هناك علاقة ، بين فصل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام (الرئيس التنفيذي) وبين جودة التقارير المالية؟

(هل هناك علاقة ، بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية؟

(هل هناك علاقة ، بين مستوى الخبرة او المؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية؟

(هل هناك علاقة ، بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية؟

(هل هناك علاقة ، بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة التدقيق في حال وجودها وبين جودة التقارير المالية؟

(هل هناك علاقة ، بين مستوى الخبرة اوالمؤهل العلمي لاعضاء لجنة التدقيق وجودها وبين جودة التقارير المالية؟

(هل هناك علاقة ، بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في حال وجودها وبين جودة التقارير المالية؟

(هل هناك علاقة هامة بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة المكافآت والتعيينات في حال وجودها وبين جودة التقارير المالية؟

3-1 فرضيات الدراسة

د تم صياغة فرضيات الدراسة بناءً على عناصر مشكلة الدراسة بالصيغة العدمية و كما هو

مبين ادناه:

الفرضيه الاولى:

H01 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام (الرئيس التنفيذي) وبين جودة التقارير المالية.

الفرضيه الثانيه:

H02 : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية.

الفرضيه الثالثه:

H03 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة اوالمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية.

الفرضيه الرابعه:

H04 : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية.

الفرضيه الخامسه:

H05 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين التدقيق في حال وجودها وبين جودة التقارير المالية.

الفرضيه السادسه:

H06 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة اوالمؤهل العلمي لاعضاء التدقيق في حال وجودها وبين جودة التقارير ال .

الفرضيه السابعه:

H07 : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في حال وجودها وبين جودة التقارير الماليه.

الفرضيه الثامنه:

H08 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين المكافآت والتعيينات في حال وجودها وبين جودة التقارير الماليه.

كما سيتضح لاحقا في الفصل الرابع من الدراسه، فصل نتائج الدراسه، فقد اعتبرت الفرضيات الثلاث الاولى فرضيات رئيسيه نظرا لاكتمال البيانات المطلوبه لاختبارها سنويا فيما اعتبرت الفرضيات الباقية غير رئيسيه نظرا لعدم توفر بيانات كامله لاختبارها سنويا وخصوصا في الشركات الصناعيه، وعليه فإنه يصعب تعميم نتائج اختبارها.

1-4 اهداف الدراسه

تسعى هذه الدراسه إلى التعريف بمبادئ الحاكميه المؤسسيه واختبار اثر تطبيق هذه المبادئ على جودة التقارير الماليه للشركات وذلك من خلال محاوله إيجاد مؤشرات ودلائل عمليه لقياس مستوى الحاكميه وعلاقتها بجودة التقارير الماليه. ونفاس جودة التقارير الماليه بمقدار تدبذب عائد السهم السوقي لتلك الشركات حول موعد نشر تقاريرها الماليه، او بمدى ممارسه الشركه لإدارة الارباح. كذلك ستحاول الدراسه التوصل إلى نموذج مقترح لقياس مستوى الحاكميه المؤسسيه حسب متغيرات الدراسه، حيث ركزت متغيرات الدراسه على مسؤوليات مجلس الإدارة واستبعدت المبادئ الاخرى لحاكميه الشركات نظرا لصعوبه قياسها بشكل كمي وصعوبه التأكد من مصداقيه تطبيقها .

5-1 إنموذج الدراسة

ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضع الباحث نموذجا عاما للدراسة يوضح المتغيرا

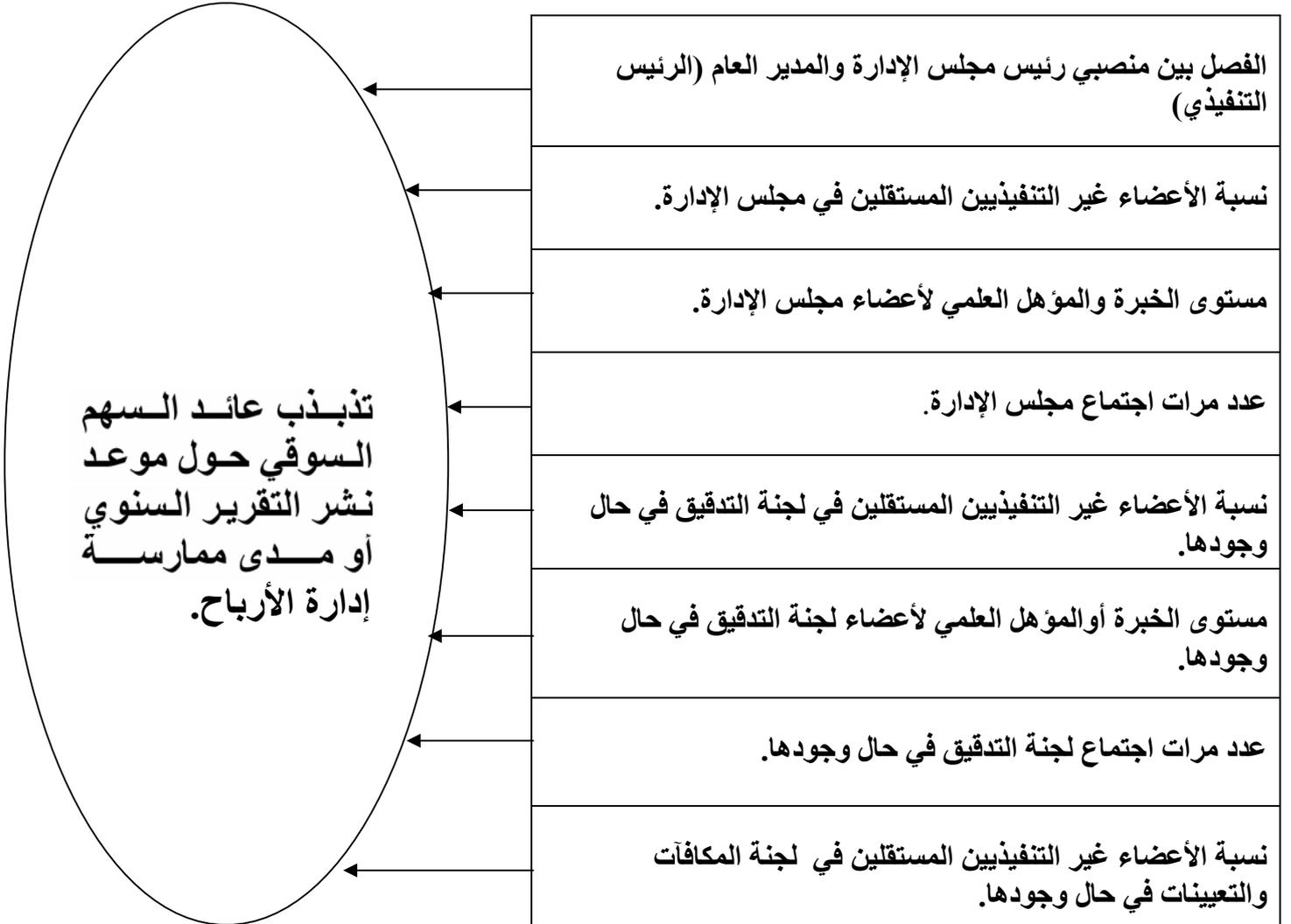
والمتغير التابع :

لمتغير التابع

المتغيرات المستقلة

جودة التقارير المالية

مبادئ الحاكمية المؤسسية



1-6 اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في التعرف على مدى فدرة البنوك والشركات الصناعية المدرجين في بورصة عمان للاوراق المالية على تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية والعمل بموجبها واطر ذلك على جودة التقارير المالية التي تصدرها، اي هل تلبى هذه التقارير حاجات صانعي القرارات الاستثمارية؛ والاذية في السوق المالي وترفع من ثقة هؤلاء المستثمرين بان قراراتهم مبنية على اساس وواقعية عوضا عن الشائعات والتنبؤات الافتراضية، وتزيد من ثقتهم ببورصة عمان للاوراق المالية مما يساهم ذلك في تدعيم الاقتصاد القومي.

1-7 محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في النقاط التالية :-

(تقتصر الدراسة في قياس مستوى تطبيق المبادئ الحاكمة المؤسسية على بعض المبادئ التي يمكن

قياسها بشكل كمي والتأكد من مصداقية تطبيقها على عكس المبادئ الاخرى التي يصعب قياسها

(صعوبة الحصول على الإفصاحات المتعلقة بمستوى تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية بشكل عام،

وعلى وجه الخصوص في شركات القطاع الصناعي.

(٣) يقتصر قياس المتغير التابع (جودة التقارير المالية) على مؤشرين هما:

أ- تدبب عائد السهم السوقي كما قاسه باحثون اخرون (Klapper,et al,2002) و(Dey,et al,2005)

و(Kanagartnam,et al,2007) لإمكانية قياس ذلك كمي مع افتراض ثبات العوامل الاخرى .

ب- مستوى ممارسة الشركة لإدارة الارباح الذي يتم قياسه عن طريق المستحقات الاختيارية مع

افتراض ثبات العوامل الاخرى.

8-1 هيكلية الدراسة

:

: (ويشمل المقدمة، مشكلة الدراسة وأسئلتها، وفرضيات الدراسة، وأهداف

الدراسة، وأنموذج الدراسة، أهمية الدراسة، محددات الدراسة، وهيكلية الدراسة، والتعريفات
جرائية).

:

:

منهجية الدراسة (الطريقة و).

:

.

:

النتائج والتوصيات.

1-9 التعريفات الإجرائية:

(المتغيرات المستقلة (مبادئ الحاكمية المؤسسية)

تري منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2004) ان الحاكمية المؤسسية، "مجموعه علاقات لإدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين ودوي المصلحه ووضع الاهداف ورصد ومتابعة الاداء على اعتبار ان هناك فصلا بين الملكية والإدارة" (يوسف، 2004).

وتوضح بان هناك مبادئ اساسية لحوكمة الشركات يمكن تلخيصها ك :

(أ) ضمان وجود اساس طار للحاكمية المؤسسية.

ويشمل وضع الانظمة والقوانين التي تعزز تطبيق الحاكمية المؤسسية، والتي تبين مسؤوليات وواجبات الاطراف المعنية في المنظمة.

(ب) حماية حقوق المساهمين والمالكين.

ويشمل حق نفل الملكية، واختيار مجلس الإدارة، ومراجعه القوائم الماليه، وحق الحصول على عائد الاسهم، وحق التصويت والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة.

(ج) المعاملة المتساوية للمساهمين.

وتعني المساواة بين حملة الاسهم في كافة حقوقهم كحقهم في التصويت وحقهم في الحصول على المعلومات.

(د) دور اصحاب المصالح الا.رى.

وتعني ضمان حقوق اصحاب المصالح الاخرى من اي انتهاكات وحقهم في الحصول على المعلومات المطلوبه التي لها علاقه بحقوقهم في المنظمة. ويفصد باصحاب المصالح البنوك، والعاملين، والموردين، وحملة السندات، والعملاء وغيرهم .

(الإفصاح الشفافية.

وتعني الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في الوقت الملائم : ومصداقيه عاليه، وتشمل المعلومات الماليه، والمعلومات الاستراتيجي (الخطط، والاهداف، والمخاطر) والمعلومات حول الاداء، والمعلومات حول الملكية من اندماج وشراء لشركات اخرى.

(و) مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة في الإشراف على الإدارة التنفيذية، وتشكيل اللجان، وكيفية اختياره لاعضائه. (OECD, *OECD Principles of Corporate Governance*, 2004)

(العضو المستقل

هو عضو مجلس الإدارة او لجانته الذي لا تربطه بالشركة او باي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها او باي شركة حليفة او بمدقق حسابات الشركة اي مصلحة مادية او اي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب اي منفعة سواء مادية او معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته واستغلاله لمنصبه في الشركة. (هينه الاوراق الماليه الاردنيه،)

(العضو غير التنفيذي

هو عضو مجلس الإدارة او لجانته الذي لا يكون موظفا في الشركة او يتقاضى راتباً منها . (الاوراق الماليه الاردنيه،)

(لجان مجلس الإدارة

ومن اهمها اللجان الدائمات اللتان يشكلهما مجلس الإدارة وهما لجنة التدقيق ولجنة المكافآت والترشيحات. وتختص لجنة التدقيق بترشيح المدققين الخارجي والداخلي، والاطلاع على تقاريرهما، ومراجعة اي امور اخرى يقررها مجلس الإدارة اما لجنة المكافآت والترشيحات

فتختص بجميع الامور المتعلقة بمنح المكافآت، والمنح، والمزايا والحوافز، والرواتب، وتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين، وإعداد السياسه الخاصه بتعيينهم ومراقبه تطبيقها بشكل سنوي. (هينه الاوراق الماليه الاردنيه،)

(المتغير التابع (جوده التقارير الماليه)

يمكن قياس جوده التقارير الماليه بمدى توافر الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية والمتمثله في (الملاءمه، والموتوقية، والقابليه للفهم، والقابليه للمقارنه، والتبات، والاتساق). ولكن لتعد وجوده اس كمي مباشر لكل من هذه الخصائص فإنه سيتم الاعتماد في قياس جوده التقارير الماليه على مؤشرين هما:

(مقدار التدبذب في عائد السهم السوقي حول مواعيد نشر التقارير السنويه للشركات عينه الدراسة، اي الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي في فترة نشر التقرير المالي وهي فترة ١٠ ايام، (يوم النشر ويوم قبله ويوم بعده)، ويفاس عائد السهم السوقي بالتغير في سعر السهم مضافا إليه التوزيعات النقدية على سعر السهم في بداية الفترة الماليه. ويمكن التعبير عن المعادله المستخدمه في الدراسة لاستخراج عائد السهم السوقي على النحو التالي:

$$R_{it} = \frac{P_{it} - P_{it-1} + D_{it}}{P_{it-1}}$$

حيث :

R_{it} = عائد السهم السوقي للمنشأة i في الت

P_{it} = سعر السهم السوقي للمنشأة i في الت

P_{it-1} = سعر السهم السوقي للمنشأة i في t-1

$$D_{it} = \text{توزيعات الارباح النقدية على سهم المنشأة } i \text{ في } t$$

(مستوى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح حيث تتمتع الشركة بجودة التقارير المالية إذا لم تمارس ظاهرة إدارة الأرباح والعكس صحيح، على اعتبار أن جودة التقارير المالية مستمدة من جودة الأرباح المعلنة في هذه التقارير، وتم قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح عن طريق الم الاختيارية .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الإطار النظري للدراسة

هناك اربعة محاور رئيسية يجب تناولها في الإطار النظري، حيث يغطي المحور الاول موضوع الحاكمية المؤسسية (المتغيرات المستقلة) ويغطي المحور الثاني موضوع جودة التقارير المالية (المتغير التابع) اما المحور الثالث فيغطي موضوع السوق الكفاء إذ يعدّ بمثابة الرابط بين محاور الدراسة، ويغطي المحور الرابع الحاكمية المؤسسية الاردن (الجانب التطبيقي في الدراسة). وفيما يلي عرض لهذه المواضيع:

1-1-2 الحاكمية المؤسسية .

1-1-1-2 تمهيد

ظهرت الحاجة إلى الحاكمية المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق ا. وامريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الامريكى مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام . مما دعا الحكومة الامريكية في نفس العام إلى إصدار تشريع جديد اسمه Sarbanes-Oxley Act حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده (القشي، والخطيب،) والذي يحمل الشركة وانظمة الرقابة الداخلية فيها مسؤولية توفير معلومات مالية مضمونة وموثوقة.

وقد اصبح مفهوم الحاكمية المؤسسية محل تركيز واهتمام الاكاديميين ورجال الاقتصاد والسياسة العالمية ليس للبلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة فحسب وإنما للدول النامية ايضا، لما لهذا المصطلح من ارتباط بتعزيز ثقة المستثمرين في بياناتهم الاستثمارية على مستوى المنشأة ومستوى الدولة .

2-1-1-2 مفهوم الحاكمية المؤسسية

الحاكمية المؤسسية القواعد الموضوعية لإدارة الشركات والموضوعة من جانب مجلس الإدارة

من أجل مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة. (خوري،)

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بانها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين

على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الاسهم وغيرهم ممن لهم علاقة في الشركة. (يوسف،)

واشار (مطر ونور،) إلى ان مفهوم نظام الحاكمية المؤسسية مرتبط بفروع المعرفة الاخرى.

فمن علم الإدارة متلا يستمد النظام العناصر الخاصة بتحديد مهمات ومسؤوليات كل من الإدارة

التفديدية ومجلس إدارة الشركة، في حين يستمد من علم المحاسبة عناصره الخاصة بتوفير سمات

المصادقية والشفافية والإفصاح للبيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركة.

ويرى بعض الباحثين بان الحاكمية المؤسسية إنما هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معان بداخله يخدم

كل معنى منها هدفا معينا، حيث اشارت (Cattrysse, 2005) إلى انه يمكن النظر إلى الحاكمية

المؤسسية على انها المنهج المتبع من قبل اصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة،

وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، كما تعبر الحاكمية

المؤسسية عن الانظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الاهداف وتعمل على مراقبه

تحفيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعني الحاكمية المؤسسية كذلك القيام بالاعمال بطريقه افضل مما

يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على المدى

الطويل والتأكيد على مقابلة احتياجات اصحاب المصالح من المعلومات ، والتأكيد على ان الإدارة

التفديدية مراقبه بشكل يضمن قيامها بالاعمال.(الشريف،)

ويرى الباحث ان الحاكمية المؤسسية عبارة عن الهيكل التنظيمي للشركة الذي يتم بموجبه توزيع الصلاحيات والمسؤوليات لمستويات هذا الهيكل والموضوعه من قبل اطراف العلاقة للمنشأة، وانه يجب على كل مستوى من هذه المستويات ان يقوم بجميع المهمات الموكله إليه بموضوعيه وشفافيه ودون تحيز.

3-1-1-2 اهمية الحاكمية المؤسسية

لفترة ليست بعيدة كان الاكاديميون هم السباقين إلى الخوض في موضوع الحاكمية المؤسسية وجوانبها المتعددة، إلى ان برزت فضيه شركة (انرون) وبعض الفضايا المماتله ، فكانت بمثابة نافوس الخطر لجميع الاقتصاديات العالمية ليصبح بعد ذلك موضوع الحاكمية المؤسسية من الامور المهمة لاي منشأة تتطلع لان تثبت وجودها وتحافظ على استمراريتها.

وتساعد الحاكمية المؤسسية السليمة على خفض المخاطر في الشركة، وربما تحسن اسعار اسهمها في السوق، كما تحسن الحاكمية المؤسسية من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ومن جودة إنتاج الشركة السلعي او الخدمي، وتساهم في دعم الشفافية في عمليات الشركة كما تعزز ثقة المجتمع في مصداقية التقارير المالية الصادرة عنها. (خوري،)

ولابد من الإشارة هنا إلى ان اهمية الحاكمية المؤسسية لا ينظر إليها بشكل فردي على مستوى المنشأة فقط وإنما هي نظرة شموليه لتحتوي الدولة ككل، فالمنشأة هي وحدة واحدة من وحدات يقوم عليها اقتصاد الدولة فإن كانت فويه جذبت مستثمرين وشجعت منشآت اخرى لها . فانهيار شركة انرون العملاقة لم يكن اثرها على الاطراف ذات العلاقة بشركة (انرون) وحدهم، إنما وصل اثرها على الاقتصاد الامريكي ككل.

2-1-1-4 مبادئ الحاكمية المؤسسية

إن المبادئ المتعارف عليها للحاكمة المؤسسية والمعمول بها هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث كان هناك خمس مبادئ جرى عليها تعديل في عام لتصبح ستة مبادئ ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **ضمان وجود اساس لإطار فعال للحاكمة المؤسسية:** يجب ان يتضمن إطار الحاكمية المؤسسية كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب ان يكون متناسقا مع احكام القانون، وان يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نفل ملكية الاسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الارباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعنى المساواة بين حملة الاسهم داخل كل فئة، وحفهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الاساسية، وكذلك حمايتهم من اي عمليات استحواذ او دمج مشكوك او من الاتجار بالمعلومات الداخلية، وكذلك حفهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع اعضاء مجلس الإدارة او المديرين التنفيذيين.
- **دور اصحاب المصالح في اساليب ممارسه سلطات الإدارة بالشركة:** وتشمل احترام حقوق اصحاب المصالح القانونية، والتعويض عن اي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك اليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد باصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات المهمة ودور مرافق الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الاسهم، والإفصاح المتعلق باعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين واصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تاخير.

- مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار اعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.(يوسف،)

2-1-1-5 قواعد الحاكيمه المؤسسيه

هناك قواعد للحاكمية المؤسسية تمثل دعائم ومبادئ عامة تعزز من تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وتنمي الاداء والسلوك المهني في هذه الشركات. ويمكن تلخيص هذه القواعد (خوري،)

- الشفافية : وهي دعامة ، لضمان النزاهة والتفه في إجراءات إدارة الشركة او المؤسسة وإدارة اقراده واتخاذ القرارات فيها وتؤمن هذه الدعامة توصيل معلومات وواضحة وكاملة إلى كل الاطراف ذات المصلحة.

- المساءلة : وهي قاعدة تقضي بمحاسبة الدين يتخذون القرارات في الشركة او المؤسسة والدين ينفدون الا ، عن نتائج قراراتهم واعمالهم.

- المسؤليه : وهي مرتبطة بدعامة المساءلة من حيث المعاقبة على سوء الإدارة او القيام بإجراءات غير ، وهي بطبيعة الحال تتدرج ضمن خط تفويض السلطات في كل شركة او مؤسسة.

- العدالة : وهي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الاطراف ذات المصالح وعلى قدم المساواة ومن هذه الاطراف مصالح الاقلية.

- الا، : وهي الا التي تفل او تلغي تضارب المصالح مثل الهيمنة من رئيس قوي للشركة او مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الالي تقوم على اسس تشكيل مجلس الإدارة والجان المنبقة من، وتعيين مدقق الحسابات الخارجي، حيث لا تسمح باي نفود لاحد على قرارات مجلس الإدارة واعمال الشركة.

6-1-1-2 المشاكل التي تواجه تطبيق الحاكيمه المؤسسيه

إن المشاكل التي تواجه تطبيق الحاكيمه المؤسسيه اتي من مصدرين :

المصدر الاول: داخلي من نفس بيئه الشركة

تنشا المشكله الرئيسييه في تطبيق الحاكيمه المؤسسيه من عدم الفصل بين الملكيه والإدارة، فاعلب الاقتصاديات العالميه التي يكون فيها تطبيق الحاكيمه المؤسسيه فعلا تحاول ان تبعد قدر الإمكان في تاسيس منشاتها عما يسمى بالشركات العائليه (Family Business) ، فليس بالضرورة بمكان ان يكون رئيس مجلس الادارة او الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبه الاكبر من اسهم الشركة او ممن يتمتعون بعلاقات واسعه مع مساهمين المنشأة ولكن من الضروري بمكان ان يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة وفاعليه عاليه في إدارة المنشأة، وهذا يمكن تقييمه على مستويات متعددة، كمستوى تحصيله العلمي، او مستوى الخبرة العمليه. لذلك يجب على المستثمر ان يتمتع بمعرفة وتق للدر الذي تقوم به الحاكيمه المؤسسيه لكي يؤثر إيجابا على قراره الاستثماري. ويندرج تحت هذه المشكله الرئيسييه مشاكل ثانويه اخرى من اهمها:

- ل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمه مجلس الإدارة ومهمه الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابه، وعدد اجتماعات المجلس.

- **اعضاء مجلس الإدارة** : عدم توفر اعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم اراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة.

- **لجان مجلس الإدارة** : واهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات ومدى فعاليتها واستقلالها وتوفر اعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.(خوري،)

المصدر الثاني: خارجي من البيئة المحيطة بالشركة

وهو المناخ العام للاستثمار في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي التي تضمن تطبيق الحاكمية المؤسسية في المنشآت وإعطائها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.(يوسف،)

7-1-1-2 مات ومسؤوليات مجلس الإدارة

سيتم تناول موضوع مهمات ومسؤوليات مجلس الإدارة من خلال محورين:

المحور الاول: مجلس الإدارة ومهماته.

المحور الثاني: اللجان الدائمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهماتها.

اولا: مجلس الإدارة ومها

يجب ان يتمتع مجلس الإدارة باستقلالية عالية وان يتمتع اعضاؤه بمستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والخبرة العملية في إدارة الشركة ومن مهماته مايلي:

(الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية الذي هو جزء منها وذلك عن طريق المحافظة على حقوق المساهمين، والمعاملة العادلة لهم ولحقوق الاقلية والاجانب، واحترام دور اصحاب المصالح، وتوفير معلومات مناسبة وكافية، وبدقة عالية، وبالوقت المناسب.

(التوجيه الإستراتيجي للمنشأة وذلك عن طريق وضع الرؤيا والرسالة ومراجعة واعتماد الخطط الإستراتيجية العامة.

(اختيار الإدارة التنفيذية التي تقوم بترجمة الخطط الإستراتيجية على ارض الواقع، وتعتبر هذه الإدارة بمثابة مفوض عن مجلس الإدارة للقيام بإدارة اعمال المنشأة بشكل يومي .

(القيام بمراقبة ومراجعة تطبيق وتنفيذ الخطط الإستراتيجية من البداية والتدخل بفاعلية إذا كانت هناك حاجة للتغيير. (دهمش، وابوزر،)

(ضرورة توفر الكفاءة والمهارة في اعضاء مجلس الإدارة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط، من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة (مطر ونور،). ويظهر ذلك جليا في لجان مجلس الإدارة، وهي لجنة الحاكمية التي تتعامل مع الجوانب المتعلقة بمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية، ولجنة التدقيق التي تتعامل مع الجوانب المتعلقة بتقييم الاداء ونتائج الاعمال ولاسيما الجوانب الماليه فيها، ولجنة المكافآت والتعيينات التي تتعامل مع الجوانب المتعلقة بمعايير التعيين والحوافز لافراد المنشأة، وهذا يقودنا إلى الحديث عن المحور الثاني سابق الذكر والمتعلق بمهام لجان مجلس الإدارة .

ثانيا: اللجان الدائمة في مجلس الإدارة ومهامها

يتطلب التطبيق السليم للحاكمية المؤسسية وجود لجان دائمة لمجلس الإدارة تعمل على تحقيق الرقابة والضبط لمختلف جوانب النشاط في المنشأة، وتساعد على مراقبه وتنفيذ الخطط والاهداف الاستراتيجية بعمق اكبر، وتستمد هذه اللجان سلطتها من سلطة مجلس الإدارة، فما هذه اللجان؟ وما . (الدقة،)

(لجنة الحاكمية المؤسسية)

تقوم هذه اللجنة بالعمل على مراقبة وتقييم مدى التزام المنشأة بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية مثل استقلاليه اعضاء مجلس الإدارة، واستقلاليه مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، وكذلك استقلاليه اعضاء اللجان الدائمة لمجلس الإدارة، وجميع مبادئ الحاكمية المؤسسية الاخرى سابقه الذكر.

(لجنة التدقيق)

لقد اثبتت معظم الدراسات ان هناك عناصر رئيسيه يجب توافرها في لجنة التدقيق لكي تستطيع لجنة التدقيق القيام بمهامها بشكل موضوعي، ودقيق، وبدون تحيز، وللحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية تمثل صلب عمل لجنة التدقيق ومن هذه العناصر مايلي: (الشريف،).

(ا) استقلالية اعضاء لجنة التدقيق

لقد اثبتت دراسات متعددة الاثر الإيجابي لاستقلالية لجنة التدقيق في تحسين عملية إعداد التقارير الماليه كدراسه (Abbott et al 2000) ودراسه (Beasley et al 2000) واثبتت دراسه (Abbott et al) وجود علاقة سلبية بين عملية خضوع الشركات لإعادة صياغة التقارير الماليه في سوق الاوراق الماليه الامريكيه **SEC** (restatement) وبين استقلاليه اعضاء لجنه التدقيق مما يعني ان استقلاليه لجنة التدقيق لها اثر إيجابي فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير الماليه، وحيث ان الدراسات السابقة استخدمت عملية إعادة صياغة التقارير الماليه كمقياس لتحديد مستوى جودة الارباح (Lin et al,2006) فمن المتوقع ايضا ان تكون هناك علاقة طردية بين استقلاليه لجنة التدقيق وبين جودة الارباح المقاسة باستخدام مقياس اخر يتمثل في المستحقات الكلية.

(ب) الخبرة الماليه لاعضاء لجنة التدقيق

لقد بينت معظم الدراسات ان هناك علاقة ايجابية بين استقلالية اعضاء لجنة التدقيق وبين مستوى الخبرة لاعضاء لجنة التدقيق، حيث اتبنت دراسه (Farber) ان احتماليه حدوث تلاعب في إعداد التقارير الماليه يرتبط بوجود لجنة تدقيق داخلي تتصف بخبرة ماليه ضعيفه.

ج) نشاط لجنة التدقيق

بالنظر إلى الدراسات التي اختبرت العلاقة بين نشاط لجنة التدقيق وبين احتمالية حدوث تلاعب في التقارير المالية فقد توصل (Abbott et al 2000) إلى ان الشركات التي تجتمع لجنة التدقيق فيها مرتين سنويا كحد ادنى تكون احتمالية تعرضها للعقوبات الناتجة عن مشاكل في التقارير المالية اقل.

ومن هنا فإن توفر العناصر سابقة الذكر في اعضاء لجنة التدقيق على درجة عالية من الاهمية لكي تستطيع اللجنة القيام بالمهام الموكلة إليها على اكمل وجه، ومن هذه المهمات مايلي:
(مراقبة الاداء، واعمال التدقيق الداخلي، وسلامه التقارير الماليه ومدى مراعاة هذه التقارير للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها .

(التنسيب لمجلس الإدارة لاختيار المدقق الخارجي، والإشراف على عملية إعداد البيانات المالية، والاجتماع مع المدقق الخارجي عند الحاجة.

(العمل على متابعة وتقييم انظمة الرقابة الداخلية والاهتمام بإدارة المخاطر، ومدى انسجام العمل في المنشأة مع الفوانين والتشريعات الصادرة من الجهات الرسمية.

لجنة المكافآت والتعيينات

حيث تقوم هذه اللجنة بوضع السياسات الخاصة بالمكافآت والتعيينات في المنشأة، وتقييم اداء رئيس واعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة العليا، وتعمل ايضا على وضع المعايير الخاصة باختيار اعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعمل على إعداد الخطط والبرامج لتطوير مديري

المستقبل، ويجب ان تتوافر في اعضاء هذه اللجنة الاستقلالية الكاملة، حيث لاتقل درجة اهمية الاستقلالية في هذه اللجنة عن اللجنتين السابقتين، وذلك لكي تستطيع القيام بالمهام الموكلة إليها بموضوعية، وحيادية.

2-1-2 جوده التقارير الماليه

1-2-1-2 تمهيد

تعتبر التقارير المالية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وبالتالي فن جودة المعلومات المحاسبية تعرف بمدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، حيث عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها ولصانعي القرارات. (International Accounting Standard Board).

إلا ان الدراسات الحديثة توسعت في دراسة جودة التقارير المالية فلم تعد تقتصر دراسة جودة التقارير المالية فقط على الجوانب الفنية للتقارير المالية والمتمتلكه في خصائص المعلومات المحاسبية وإنما ذهبت إلى ابعد من ذلك، حيث ذهبت إلى دراسة ما تحتويه هذه التقارير من مفردات متعلقة بنتيجة اعمال المنشأة والتي يتم بناءً عليها تقييم اداء الشركة، ولاسيما ان من اهم هذه المفردات صافي الدخل، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، وعائد السهم السوقي.

وعليه فإنه سيتم تناول موضوع جودة التقارير المالية على جانبين وهما:

الجانب الاول: وهو ما يتعلق بدراسة جودة التقارير المالية من حيث الإطار الخارجي والفني

والمتمتلكه بخصائص المعلومات المحاسبية والشروط الواجب توافرها في هذه المعلومات.

الجانب الثاني: دراسة جودة التقارير المالية من حيث المحتوى، ومدى مصداقيه ارقام هذه

التقارير التي تقيس اداء الشركة والمتمثل بمفهوم اكثر تفصيلا وتحديدا وهو جودة الارباح.

2-2-1-2 خصائص المعلومات المحاسبية

قد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ان هناك اربعة خصائص نوعية ا، للمعلومات المحاسبية كما هو مبين في الا: (International Accounting Standard Board).

الخاصية الاولى : القابلية للفهم

وهي جاهزية المعلومات وقابليتها للفهم من قبل المستخدمين. ولهذا الغرض يفترض ان يكون لدى المستخدمين مستوى معقولا من المعرفة في الاعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

الخاصية الثانية : الملاءمة

وهي ان تكون المعلومات ملائمة لحاجات متخذي القرارات ولها قدرة في التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وتأكيد وتصحيح تقييماتهم الماضية.

الخاصية الثالثة : الموثوقية

تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الاخطاء المهمة والتحيز ويمكن الاعتماد من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد ان تعبر عنه او من المتوقع ان تعبر عنه بشكل معقول.

الخاصية الرابعة : القابلية للمقارنة

تمتلك المعلومات خاصية القابلية للمقارنة عندما تمكن المستخدمين من إجراء مقارنه للفواتم الماليه للمشروع على مرور الزمن، من اجل تحديد الا: ات في مركزه المالي، وفي الاداء.

3-2-1-2 جوده الارباح

يختلف مفهوم جودة الارباح باختلاف الجهة المستخدمة للتقارير المالية، فالمقرضون والدائنون يهتمون ان تكون الارباح قادرة على توليد النقد ، اما المشرعون وواضعو المعايير والمدققون فيرون ان الارباح تتمتع بجودة عالية إذا ماتم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ويرى(مطر،) ان صافي الدخل المرتفع لايعني بالضرورة تدفقا نقديا مرتفعا، إلا انه كلما ارتفع التدفق النقدي التشغيلي للمنشأة ارتفعت نوعية ارباح المنشأة وجودتها.

ويرى الباحث في ذلك ان مفهوم جودة الارباح لا يكاد يخلو من عنصرين اساسين في تعريفه وهما (قدرة الارباح على توليد النقد، وقدرتها على الاستمرارية). والتقارير المالية ما هي إلا عبارة عن ملخصات إحصائية مهمة لإنجازات المنشأة، وعادة ما يتم الاعتماد عليها في تقييم الاداء، ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين الشركة والاطراف الاخرى(مثل المستثمرين، والمقرضين). ولضمان سلامة ما تحتويه هذه التقارير من بيانات مالية ذات جودة عالية فإنه يجب التأكد من خلوها من بعض الاساليب التي تؤثر في جودة الارباح ومن هذه الاساليب ما يعرف(بإدارة الارباح Earnings management).

4-2-1-2 إدارة الارباح

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الارباح لتحقيق عدد من الاهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات الربحية التي سبق الإعلان عنها او تجنب الإعلان عن الخسائر او للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالارباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات ، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على او التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك .

كذلك تعرف إدارة الارباح نها عبارة عن صناعة القرار الإداري والقانوني المقبول، وا

دارة لحكمها الشخصي بشن التقارير المالي و هيكل العمليات لأجل تعديل التقارير المالية،

تضليل

أثير

التي ياؤها

رقام المحاسبية المقرر عنها "Wahlen,1999.

دوافع استخدام إدارة الأرباح

إن الهدف الأساسي من التقارير المالية هو توصيل المعلومات المالية بصورة فعالة للأطراف المختلفة في الوقت المناسب وبأسلوب مقنع، ومن هنا يمكن أن تحدث عملية إدارة الأرباح عندما تتوفر الدوافع لدى المديرين لتضليل مستخدمي البيانات المالية عن طريق استخدام مساحه الحرية الممنوحة لهم والمبررة من قبل المعايير المحاسبية في إعداد هذه التقارير (الفار،). ويندرج تحت هذه الدوافع ركيزتان أساسيتان تقوم عليها عملية إدارة الأرباح وهما:

- إظهار أرباح السنة الحالية برقم مرتفع على حساب السنوات الماضية والمستقبلية.

- إظهار أرباح السنة الحالية برقم منخفض لحساب السنوات الماضية والمستقبلية.

ويعزى ممارسة المنشأة لإدارة الأرباح لعدة دوافع قد تكون دوافع خارجية أو دوافع داخلية ومن هذه الأسباب مايلي:

الدوافع الخارجية

(مواجها تنبؤات المحللين الماليين حول الشركة التي تحاول تقييم أداء المنشأة.

(تحسين صورة الأداء امام جميع الاطراف ذات العلاقة بالمنشأة مثل (المقرضين، والمستثمرين،

وإصحاب المصالح الأخرى).

(مساعدة المنشأة للمنافسة في السوق وحجز مساحه سوقية أكبر، كون التقارير المالية تصف

الحالة المالية وما يدور في المنشأة، وقدرتها على الاستمرارية.

(التهرب الضريبي وتخفيض التكاليف السياسية.

الدوافع الداخلية

(حوافز ومكافاة الإدارة التي يتم تقييمها بشكل اساسي على ضوء البيانات الماليه، فمتلا قد يحصل المديرين على مكافاة إضافية إذا ما كان هناك نمو في صافي الدخل وهو ما يعرف بفرضيه خطه المكافاة.(الفار،)

(استباق قرارات استراتيجية محتملة للمنشأة كعمليات (دخول شريك إستراتيجي، او الاندماج).
(التحكم بنتائج الموازنات التقديرية الماضية وإعداد الموازنات التقديرية المستقبلية وللتين يتم إعدادهما بناءً على البيانات المالية الحالية.

ومن الامثلة على وسائل ممارسة المنشأة لإدارة الأرباح مايلي:

(إدارة المبيعات:

تعمل الإدارة على زيادة المبيعات بشكل غير اعتيادي وذلك عن طريق إعطاء خصومات عاليه وتسهيلات كبيرة في الدفع عند نهاية السنة الحاليه، علما ان هذه المبيعات تمت في واقعها للسنة التالية، وبالتالي تكون المنشأة قد عجلت الاعتراف في الإيرادات لتظهر في السنة الحالية بدلا من السنة التالية.

(إدارة المصروفات الاختيارية:

تعمل المنشأة على تخفيض او رفع بعض المصاريف القابلة للتحكم مثل (مصاريف الإعلان، والبحث والتطوير) بشكل غير اعتيادي نحو نهاية السنة الحاليه، ليتم تحميلها على السنة التالية حيث تظهر السنة الحالية بمصاريف اقل والسنة التالية بمصاريف اعلى بشكل غير اعتيادي.

(إدارة الإنتاج:

عمل المنشأة بالتحكم بكلفه إنتاج الوحدة زيادة او نقصانا إما عن طريق تخفيض او رفع كميته الإنتاج بشكل غير اعتيادي نحو نهاية السنة الحالية، ليتم الاعتراف ببعض المصاريف وتحميلها

على السنة التالية ،وإما عن طريق التغيير في طرق حساب كلفة المخزون، او غيرها من الطرق التي تؤثر في الربح التشغيلي. (الفار،) ولا بد من الإشارة هنا إلى انه قد يحدث خلط في بعض الادبيات المحاسبية في فهم مدى ممارسه الشركه لإدارة الأرباح وذلك فيما يتعلق في الربح التشغيلي كون التلاعب في الأرباح عن طريق القرارات التشغيلية يعتبر مقبولا اخلاقيا.

طرق الحد من ممارسه إدارة الأرباح

إن المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية تسهل ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة المنشأة ويظهر ذلك جليا في كثير من الجوانب المحاسبية التي لا تتوانى إدارة المنشأة في استخدامها كوسيلة للتأثير على ارقام الربح المستهدف الذي يخدم رغباتها ويلبي طموحاتها، ومن هذه الجوانب مايتعلق بالجانب الاختياري في مبدا اساس الاستحقاق، والحرية في وضع التقديرات المحاسبية، والتغيير في السياسات المحاسبية، وحرية الإفصاح في بعض الامور التي تتعلق في ارقام الأرباح. ولكن وعلى الرغم من مساحة الحرية التي تمنحها المعايير المحاسبية إلا ان ذلك لا يعنى عدم وجود جهود من قبل واضعي المعايير للحد من هذه الظاهرة حيث إن جهود واضعي المعايير للحد من ظاهرة إدارة الأرباح تتمثل في :

(الإلزام بتطبيق المعايير بدقة وعدم الخروج عنها بما في ذلك متطلبات الإفصاح لكل معيار.

(تحديد توفيت معين لتطبيق المعايير.

(تشجيع الإفصاح عن الامور الاختياريه والتقديرية.

إلا انه وعلى الرغم من هذه الجهود الواضحه للحد من الممارسات الانتهازية للإدارة تبقى هذه الجهود محدودة لذلك كان لا بد من وجود اساليب و طرق اخرى لاكتشاف ظاهرة إدارة الأرباح والحد من

ممارستها ومن هذه الطرق ما يعرف (دراسة سلوك المستحقات الكلية والاختيارية) والذي يمثل احد
مقاييس المتغير التابع للدراسة.

نظرا لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها . مواجهه ممارسات الإدارة في التلاعب بالارباح كان لابد
من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح خاصة بعد ما تسببت ن سقوط
وإفلاس العديد من الشركات، وقد تم ذلك ما يعرف بالحاكمية المؤسسية التي تعمل في تناسق وتكامل
مع طرق اكتشاف إدارة الأرباح الأخرى للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح
المنشأة وأسعار أسهمها في البورصة والتي تجعل كذلك قدرة المنشأة على الاستثمار مستقبلا محل شك
دائم، فمفهوم الحاكمية المؤسسية يشير إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة
بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، التي تساعد أيضا على
وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والإفصاحات المناسبة بحياديته
وموضوعيه أكبر، ومن هنا جاءت فرضيه السوق الكفاء لتعطي عمقا أكبر لمفهوم الحاكمية المؤسسيه .

2-1-3 فرضيه السوق الكفاء

2-1-3-1 تمهيد

مع توسع النشاط الاقتصادي وظهور اسواق الاوراق الماليه (البورصة) اصبح بالإمكان للمستثمرين
افرادا وجماعات توظيف الموارد الماليه المتاحة لهم في هذه الاسواق. ولكي نستطيع ان نطلق على هذه
الاسواق صفة الكفاءة فيجب ان تتوفر في هذه الاسواق المعلومات والبيانات الكافية والخاصة بالاوراق
الماليه المتداوله فيها حتى يستطيع المستثمر الاعتماد عليها في قراره الاستثماري، خاصة وان اسعار هذه
الاوراق تتقلب من لحظة إلى اخرى صعودا وهبوطا.

لاجل ذلك جاءت فرضية السوق الكفاء حيث وضحتها (كوبر،) ان فرضية كفاءة الاسواق تعتمد على ان الاسواق تتحرك بشكل طبيعي فقط تجاه التوازن، وبعد الوصول إلى حالة التوازن تبقى في حالة ساكنة على هذا الوضع، إلى ان تأتي عوامل خارجيه غير متوقعة فتؤثر في هذا التوازن، ولكن السوق تعمل من خلال الياتها إلى عودة الاستقرار مرة اخرى واستبعاد اثر هذه العوامل الخارجية الاخرى.

2-3-1-2 مفهوم السوق الكفاء

عرف (هندي) سوق الاوراق المالية الكفاء "انه السوق الذي يعكس سعر السهم المصدر من قبل منشأة ما وكافه المعلومات المتاحة عنها، سواء تمتل تلك المعلومات في الفوائم المالية او في معلومات تبثها وسائل الاعلام، او تمتل في السجل التاريخي لسعر السهم في (الايام، والاسابيع، والسنوات الماضية)، او في تحليلات او تقارير عن اثار الحالة الاقتصادية على اداء المنشأة، وغير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم". (صالح، وفريده، ٢٠٠٩)

ويرى الباحث ان السوق الكفاء هو السوق الذي يعكس اسعار اسهم المنشآت بحيادية، وموضوعية، على المعلومات والبيانات الاقتصادية المتاحة بإفصاح عالي وكلفة منخفضة، وتشمل هذه المعلومات والبيانات وصفاً لاداء المنشآت بشكل خاص والظروف الاقتصادية بشكل عام، بعيداً عن الشائعات والمحاباة في توصيل المعلومات، وعن تركيز سيطرة السوق في عدد قليل من المستثمرين.

3-3-1-2 فرضيات كفاءة السوق (EMH) Efficient Market Hypothesis

تتمثل صيغ الكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية في ثلاث صيغ هي : (الرزين،)

. فرض صيغة المسار الضعيف Th Weak Form

. فرض صيغة المسار متوسط القوة The Semi-Strong Form

. فرض صيغة المسار القوي The Strong Form

اولا: فرضيه صيغه المسار الضعيف :

وتعني هذه الفرضية بان المعلومات التي تعكسها اسعار الاسهم في السوق في الفترة الحالية هي المعلومات التاريخية التي تكونت خلال فترات ماضية من التعامل وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الاسعار، مما يعني بان اي محاولة للتنبؤ بما يكون عليه سعر السهم في المستقبل من خلال دراسة التغيرات التي طرات في الماضي هي مسالة عديمة الجدوى .

ثانيا: فرضيه صيغه المسار متوسط القوة:

وتعني هذه الفرضية بان الاسعار الحالية للاسهم تعكس بالإضافة إلى المعلومات التاريخية المتاحة في المسار الضعيف كافة المعلومات المعروفة والمتاحة للجمهور او التوقعات التي تقوم على تلك (الظروف الاقتصادية، وظروف الصناعة او المنشأة، والتقارير المالية وغيرها). وإذا كانت اسعار الاسهم تعكس تلك المعلومات، فلن يستطيع اي مستثمر إذا قام بالتحليل الاساسي لتلك المعلومات ان يحقق ارباحا غير عادية على حساب اخرين، إلا إذا حصل على معلومات جديدة غير متاحة لهؤلاء .

ثالثا: فرضيه صيغه المسار القوي:

وتعني هذه الفرضية ان الاسعار الحالية تعكس بصفة كاملة كل المعلومات العامة والخاصة المتاحة . السوق لجميع المتعاملين بما في ذلك المعلومات الداخلية للشركات؛ وعليه لا يمكن لاي مجموعه

من المستثمرين استخدام معلومات تسمح لها بالحصول على ارباح غير عادية بصفة نظامية حتى ولو استعانت بخبرة افضل مستشاري الاستثمار .

ويقوم فرض السوق الكفاء للمستوى القوي موعه من الانعكاسات منها :

(إن القوائم المالية ليست هي المصدر الوحيد للمعلومات عن المنشأة.

(إن فرض السوق الكفاء يشير إلى عدم اهمية وجود توحيد في الطرق المحاسبية التي تتبعها المنشأة.

(إن المستثمرين المدركين هم الذين يقومون بتحديد اسعار الاسهم.

(احتواء القوائم المالية على بعض المعلومات غير المعروفة في اسواق الاوراق المالية فإن

اسعار الاسهم سوف تعكس هذه المعلومات فور الإفصاح عنها بصورة سريعة غير متحيزة.

(بالنسبة للجهات المنظمة للقواعد المحاسبية فإن فرض السوق الكفاء يشير إلى بدل قدر كبير من

الجهد والوقت والمال من اجل الاتفاق على طريقة محاسبية يعتبر غير مجد اقتصاديا. ويلاحظ من

العرض السابق لانعكاسات فرض السوق الكفاء ان هناك تعارض بين هذه الانعكاسات والفرض

القاتل : "بان التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المالية ". (الرزين،).

2-1-3-4 مصادر المعلومات المتاحة في سوق الاوراق المالية:

(التقارير التي تنشرها الشركات وتتمثل في كشوفات دورية تقوم بنشرها الشركات إلى

المساهمين عن نشاط الشركة، و. وارباد ..الخ، بشكل سنوي او ربع سنوي او على

نشرات إخبارية.

(التقارير التي تنشرها شركات الوساطة المالية وتتمثل في التقارير المتعلقة بتداول الاوراق

المالية.

(المعلومات العامة والرسمية المنشورة بوسائل الإعلام المختلفة.

(قواعد البيانات حيث تسمح للمستثمرين بالحصول على المعلومات عن طريق الانترنت كموقع

بورصة عمان للاوراق الماليه وغيرها من المواقع ذات العلاقه. (صالح، وفريده، ٢٠٠٩)

2-1-3-5 معوقات اسواق الاوراق الماليه العربيه

على الرغم من النمو الملحوظ في نشاط اسواق الاوراق الماليه العربيه وبرامج الإصلاح التي حدثت

إ انها ورغم ذلك تبقى دون المستوى المطلوب لكفاءة الاسواق الماليه القويه ، حيث يوجد عدة

معوقات تحول دون ارتفاع كفاءتها إلى المستوى المطلوب اسوة سواق الاوراق الماليه العالميه ومن

هذه المعوقات ما يلي:

(معوقات تنظيميه وتسريعيه وهيكلية كعدم قدرة اللوائح والفوانين الخاصه بالاسواق العربيه

مواكبه التطورات الحاصله وعدم مشاركة القطاع الخاص في التتميه الاقتصاديه.

(قصور اليات العمل . الاسواق الماليه العربيه كعدم توفر شركات صانعه الاسواق للمحافظه

على التقلب الشديد في الاسعار، وعدم كفاءة الوسطاء الماليين وعجزهم عن إعطاء المشوره

للمستثمرين.

(معوقات تتعلق بالربط بين اسواق المال العربيه والمتمثله بقيود تحول دون ذلك.

ومنها :

- قيود معلوماتيه: كغياب ثقافه المستثمرين في الاسواق الماليه الكفؤة، وضعف نظام

المعلومات، وعدم كفايه الإفصاحات في التقارير المنشوره.

- قيود ماليه : التي تتمثل في فرض الضرائب على الاوراق الماليه محل التداول، واتار

التضخم على عائد هذه الاوراق الماليه في بعض الدول العربيه.

(معوقات تتعلق بالإطار الاقتصادي والمتمثلة في ضيق نطاق السوق، وضالة العرض والطلب وذلك بسبب انخفاض معدلات الادخار لضعف دخل الفرد وانخفاض عائد الاستثمار في الأوراق المالية والتقلبات الشديدة في أسعار الأوراق المالية وارتفاع درجه تركيز التداول عند كبار المستثمرين وهجرة الاموال العربية إلى الخارج. (صالح، وفريده، ٢٠٠٩)

إلا ان بعض القوانين والإجراءات المسؤولة، من تعزيز الدور الرقابي للسوق، وتعزيز الشفافية والإفصاح، وتعميق الوعي الاستثماري، وفتح الابواب لانظمة اقتصادية اخرى كالنظام الاقتصادي الإسلامي، اثبتت فعاليته في عصرنا الحالي وكان لها الأثر الكبير في رفع كفاءة الاسواق المالية العربية، وجعلها بمنأى عن الازمات المالية العالمية، لاسيما اخرها التي حدثت في عام

(الاعسار المالي) التي اثرت على اقوى الانظمة الاقتصادية (الاقتصاد الأمريكي)، والتي ما زالت تلقي بظلالها علينا وتفودنا إلى ان فرضيه السوق الكفاء ما هي إلا خرافه او ضرب من الخيال.

وبورصه عمان للاوراق المالية كغيرها من الاسواق المالية العربية تواجه نفس التحديات والمعوقات التي تواجهها الاسواق المالية العربية، حيث تبقى كفاءة بورصه عمان للاوراق المالية دون المستوى المطلوب مقارنة مع الاسواق المالية العالمية، إلا انه يسجل لبورصه عمان قلة القيود المالية الي يتم فرضها على المستثمرين كذلك القيود التي تنطبقها بعض الاسواق المالية العربية من فرض ضرائب

وصعوبة التملك وغيرها من القيود الاخرى، وكذلك كان لوجود الهيئات المتعددة المتخصصة في سوق المال الاردنيه وهي (بورصه عمان للاوراق المالية، وهيئه الاوراق المالية، ومركز ايداع الاوراق المالية) الأثر الإيجابي في تنظيم عملية تداول الاوراق المالية ورفع كفاءة بورصه عمان للاوراق المالية لجعلها بمنأى عن اي ازمات مالية .

2-1-4 الحاكيمه المؤسسيه في الاردن

من المعروف ان الاردن قطع شوطا مهما في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وهو يسعى للاستفادة من ظاهرة العولمة المتعاظمه ويلاحظ المتمل في بيئه الا الاردنيه انها تتطوي على اسس وقواعد مناسبة لاعتماد معايير حاكميه مؤسسيه جيده : توفر البيئه التشريعيه، ونظام مصرفي سليم، وسوق راس مال منظم وهناك ا تعليمات فصاح والشفافيه، واعتماد معايير المحاسبه الدوليه، والمعايير الدوليه للتدقيق، كما يتمتع رجال اعمال في السوق الاردنيه باطر منظمه وفعاله وبنظام فضائي متطور تضمن العداله والمعامله المتكافئه ا . (خوري،)

مبادئ الحاكيمه المؤسسيه المطبقه في الاردن

إن قواعد الحاكيمه المؤسسيه المطبقه في الاردن وفقا احكام التشريعات المعمول بها، والتي تتماشى ادى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وفق اخر تعديل لها والصادر في منتصف عام تتضمن سنه مبادئ رئيسه يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الطار القانوني : يتمل في التشريعات المرتبطه بقواعد الحاكيمه المؤسسيه في الاردن وهي:

- فانون الشركات الاردني رقم وتعديلاته.
- فانون الاوراق الماليه رقم .
- الانظمه والتعليمات الصادرة عن مؤسسات سوق راس المال، ومنها تعليمات إفصاح الشركات المصدره والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق رقم 53 وتعديلاتها.
- فانون البنوك رقم .
- فانون مراقبه اعمال التامين رقم .
- فانون التخاصيه رقم .

- **حقوق المساهمين:** اعطت التشريعات المرتبطة بحقوق المساهمين حمايه جيدة لهم حيث

يشير قانون الشركات إلى انه لكل مساهم في الشركة المساهمة العامة الحق في الاطلاع

المعلومات والوثائق المنشورة المتعلقة بالشركة والاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص

مساهمته لاي سبب كان وعلى كامل السجل لاي سبب معقول.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة :** حدد قانون الشركات الاردني رقم

مسؤوليات

مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وصلاحياته كما حدد عدد اعضاء مجالس تلك الشركات

بحيث لا يقل . اشخاص ولا يزيد . ثلاثه عشر شخصا وفقا لما يحدده نظام

الشرك . ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالافتراع السري، ويقوم المجلس بمهام

ومسؤوليات إدارة اعمال الشركة لمدة اربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.

- **المعاملة المتساوية للمساهمين :** ضمن قانون الشركات الاردني معاملة متكافئة للمساهمين

في الشركات المساهمة العامة، حيث حدد راس مال الشركة المساهمة العامة بالدينار ويقسم

إلى اسهم اسمية بقيمة دينار لكل سهم ولا يسمح القانون للشركة المساهمة العامة بصدار

انواع مختلفة من الاسهم وبالتالي . إن جميع الاسهم لها نفس الحقوق وعليها نفس

الالتزامات.

- **دور اصحاب المصالح في الحاكيمه المؤسسيه :** لقد منح قانون الشركات حمايه خاصه

صاحب المصالح والمتمتله : (المقرضين، والدائنين، والموظفين وغيرهم من اصحاب

المصالح الاخرى) ويعتبر دائنو الشركات من اهم اصحاب المصالح، وقد منح قانون

الشركات دائني الشركه عدة انواع من الحماية يمكن إ.

- تخفيض راس المال.

- تحول الشركة.

- الاندماج.

- التصفية.

الإفصاح والتعافيه : ألزمت التشريعات المرتبطة بموضوع الإفصاح بما في ذلك قانون

الشركات وقانون الأوراق المالية و أنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وخاصة تعليمات

الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وتعليمات الإدراج الصادرة عن بورصة عمان

الشركات المدرجة في البورصة بتزويد هيئة الأوراق المالية والبورصة بـ فصاحات عن نتائج

أعمالها السنوية ونصف السنوية ضمن تقاريرها السنوية الخاصة بكل شركة ويجب أن يتضمن

هذا التقرير الميزانية الموحدة وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق

الملكية والإيضاحات وتقرير مدقق الحسابات الخارجي وتقرير مجلس الإدارة، وأي تغييرات في

مجلس الإدارة، وأي أحداث أثرت على وضع الشركة. (طريف ،)

2-2-1 الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

(خوري) (بعنوان *اين يقف الاردن من التحكم المؤسسي؟* تناولت الورقة الإطار

التشريعي والرقابة الحكومية المتعلقة بنظام الحاكمية المؤسسية وسمات بيئة الاعمال الاردني المتمثلة في الشركات العائلية، والتركز الموجود في سوق راس المال الاردني. كما تناولت الورقة ضعف الاهتمام بنظام الحاكمية المؤسسية في الاردن بشكل عام في حينه وفي القطاع العام بشكل خاص وقدم الباحثة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين وتقوية معايير الحاكمية المؤسسية الاردن، من اهمها انتخاب اعضاء غير تنفيذيين لهم خبرة ودراية بالنشاط الاساسي للشركة في مجالس إدارة الشركات والفصل بين وظيفة المدير العام ومجلس الإدارة.

(دراسه الهنيني) (بعنوان *تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المساهمة*

العامه الاردني . هدفت هذه الدراسة إلى العمل على تطوير نظام الحاكمية المؤسسية و تطبيقه المؤسسات المساهمة العامه الاردنية، وذلك لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات بمراجعة كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية المطبق بالمؤسسات المساهمة العامه، و اثر النظام على كفاءة مدقق الحسابات.

تم جمع بيانات الدراسة عن طريق استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، والمتمثلة في مدققا ممارسا بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى إدراك جيد من قبل مدققي الحسابات في الاردن لمفهوم الحاكمية المؤسسية، واهتمام لدراسة وتقييم كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية للمؤسسات موضع التدقيق، وان نظام الحاكمية المؤسسية في المؤسسات العامه يؤثر تاتيرا إيجابيا على استقلالية مدقق الحسابات.

(دراسة (الغار)، إدارة الأرباح، اثر الحاكيمه المؤسسيه عليها وعلاقتها بالقيمه السوفيه

لشركه. هدفت هذه الدراسه إلى التعريف بظاهرة إدارة الأرباح، وبها ودوافعها واهدافها والعوامل المؤثرة فيها بشكل عام ولدى الشركات الصناعيه المدرجه في بورصه عمان بشكل خاص كذلك اهتمت الدراسه بتوضيح العلاقه بين مقومات ومبادئ الحاكيمه المؤسسيه الجيده مع إدارة الأرباح من خلال الجوانب المتعلقة بلجنه التدقيق، والمتمثله بيه اللجنه، والخبره الماليه لاعضاء اللجنه، ونشاط اللجنه والجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة من خلال حجم المجلس، واستقلاله والحوافز الماليه لاعضاء مجلس الإدارة، وخبره اعضاء مجلس الإدارة.

تم الاعتماد في جمع البيانات على التقارير الماليه السنويه للشركات عينه الدراسه إضافة إلى الزياره الميدانيه، وقد اشتملت عينه الدراسه على 55 شركة صناعيه مساهمه عامه مدرجه في بورصه عمان خلال الفتره من (-). وتوصلت الدراسه إلى ان بعض عناصر الحاكيمه المؤسسيه والمتمثله في النشاط والخبره الماليه لاعضاء لجنه التدقيق، واستقلاله وخبره مجلس الإدارة ذات دلالة إحصائيه للحد من القدره على إدارة الأرباح في الشركات وعليه اوصت الدراسه بالعمل على توعيه المتعاملين بالبورصه من عمليه التلاعب بالحسابات بشكل عام، وبإدارة الأرباح بشكل خاص، وذلك من خلال تفعيل دور الجهات الرقابيه والرسميه والمؤسسات الاكاديميه، للتعريف بممارسه إدارة الأرباح كما اوصت بإعادة النظر بتعليمات الإفصاح لتشمل شروط خاصه باختيار لجان التدقيق الداخلي بالشركات، وقانون الشركات الاردني بحيث يتم العمل على تعديل القانون والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بالشركات، لزيادة قدره مجلس الإدارة على القيام بواجباته الرقابيه والحد من قدره الإدارة التنفيذي للشركه على إدارة الأرباح.

(دراسه (ابوزر) إستراتيجيه مقترحه لتحسين فاعليه الحاكميه المؤسسيه في القطاع

المصرفي الاردني . هدفت هذه الدراسه إلى تقديم استراتيجيه مقترحه لتحسين فاعليه الحاكميه المؤسسيه في القطاع المصرفي من خلال الإبلاغ المالي واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي والتحليلي وبنا أساسي على البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وقد قامت الباحثة بتصميم استبانة وزعت على الافراد المكلفين بتطبيق الحاكميه المؤسسيه (مجلس الإدارة، والإدارة العليا ولجنه التدقيق ومدير التدقيق والتدقيق الخارجي والمساهمين المالكين % فاكتر من راس المال) لمجتمع الدراسه والمتمثل بالقطاع المصرفي الاردني في بورصة عمان والبالغ عددها مصرفا وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة فردا وحجم العينة الإ. فردا.

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

ا- هناك قصور في التقارير السنوية للمصارف الاردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكميه المؤسسيه في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام .

ب- هناك اتساق كبير في القوانين والتشريعات الاردنية مع قواعد ومبادئ الحاكميه المؤسسيه الصادرة عن (OECD) لعام مع فقدان النصوص القانونية الصريحة في ممارسة الحاكميه المؤسسيه مثل حالات الاستيلاء كحجاب واق للإدارة ومجلس الإدارة ضد المساعلة وغيرها .

- لا توجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكميه المؤسسيه في التقارير السنويه للشركات

المدرجة في بورصة عمان وخاصة القطاع المصرفي.

د- هناك تطور في الإفصاح المحاسبي بداية من تحكم الإدارة في حدود الإفصاح سواء من

كمية المعلومات ونوعها تم تآثرها بوجهة نظر المدقق الخارجي، وان ما رآته الباحثة في هذا السياق ان فلسفه الإفصاح قد دخلت مرحلة جديدة للإفصاح عن الحاكمية المؤسسية حيث انها تعد من اهم متطلبات المرحلة الحالية لتحقيق العدالة والامانه في عرض البيانات المالية والحفاظ على حقوق المساهمين واصحاب المصالح الاخرين خاصة الاقلية منهم.

- وجود قصور بالنسبة لعينه الدراسة من المعرفة بالحاكمية المؤسسية ومعايير الإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الداخلي الدولي ومبادئ وقواعد واخلاقيات مهنة المحاسبة .

(دراسه (الجعيدي) بعنوان مستوى الحاكمية وآثرها في أداء الشركات. هدفت هذه الدراسة بإطارها النظري إلى التعريف بمفهوم الحاكمية وتطورها وبيان مفهوم نظرية الوكالة وعرضت اهداف الحاكمية المؤسسية المتمثلة بحقوق المساهمين وحماية حقوق اصحاب المصالح المختلفة وتوفير المعلومات وسلامة قنوات الاتصال واهمية إستراتيجية المؤسسة.

كما استعرضت مبادئ الحاكمية المؤسسية المنبثقة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كذلك استعرضت خصائص وركائز الحاكمية المؤسسية كما هي في الدراسات السابقة.

اما في جانبها العملي فقامت الدراسة بالتعريف بتقييم الاداء واهميته وحاولت التوصل إلى تكيف وتطبيق نموذج (CLSA) (Credit Lyonnais Securities Asia) لقياس الحاكمية في الاردن، وتطبيق المؤسسات من خلال علاقه مستوى الحاكمية المؤسسية كمتغير مستقل مع المتغيرات التابعة وهي مستوى الاداء المالي ومستوى الاداء التشغيلي ومستوى اداء الاسهم ومستوى القيمة السوقية.

وتم جمع البيانات الإ. من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في مؤسسات القطاعين الصناعي والخدمي المدرجه في بورصه عمان للاوراق الماليه بعد استبعاد المؤسسات تحت التصفيه.

وتوصلت الدراسة إلى ان الحاكمية المؤسسية تؤثر وبقوة في الاداء المالي، والتشغيلي واداء الاسهم المقاسه بربحية السهم، مع تفاوت في هذا التأثير بين القطاعات. اما تأثير الحاكمية المؤسسية بالقيمة السوقية فكان ضعيفا.

اوصت الدراسة بتطوير نموذج (CLSA) لقياس الحاكمية المؤسسية لمختلف المؤسسات في الاردن، وان تقوم المؤسسات المدرجه في بورصه عمان على تاسيس اقسام لجمع وتوزيع المعلومات الداخلية وتوصيلها إلى السوق من اجل وية الروابط مابين القيمة السوقية للمؤسسة والنمط الإداري المتبع فيها إضافة إلى تحسين اليات السوق ورفع كفاءتها وفعاليتها لتعكس في الوقت الملائم المعلومات التي تم الحصول عليها.

(دراسة(مطر، ونور) مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكم

المؤسسية. هدفت هذه الدراسة إلى الكتف عن مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردن بمبادئ الحاكمية المؤسسية ومحاولة وضع إطار عام مقترح لنظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردن .

تم الاعتماد في جمع بيانات هذه الدراسة على الاستبانة إذ إلى المقابله الشخصيه لبعض المسؤولين في البنوك و الشركات الصناعيه في بورصه عمان التي تمثل عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى ان مستوى التزام الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي، يتراوح بين قوي وضعيف مع افضلية للقطاع المصرفي ويعزو الباحثان سبب ذلك

إلى الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي في التحقق من توفر شروط الحاكمية المؤسسية في تلك المصارف وكذلك حرص المصارف على الالتزام بمقررات منظمه بازل.

كما توصلت الدراسة كذلك إلى ان الضعف في تطبيق نظام الحاكمية المؤسسية يعود لسبب واضح ظاهرة تسريب المعلومات ونشر الإشاعات التي تمارسها الإدارة التنفيذية في بعض الشركات، مما ترك آثارا سلبية على مناخ الاستثمار في السوق المالي.

وأوصى الباحثان الجهات ذات العلاقة في القطاعين المصرفي والصناعي بالاهتمام بتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية وتفعيل دور لجان التدقيق وإعطائها مزيدا من الصلاحيات وحث كل من مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية ومدققي الحسابات الالتزام بقواعد السلوك المهني وذلك بحد من الممارسات غير المهنية ولاسيما فيما يتعلق بظاهرة تسريب المعلومات الخاصة، ونشر الإشاعات التي تتعارض مع مبدأ الإفصاح.

(دراسته (التشريف) بعنوان **جودة الارباح وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية** . هدفت الدراسة بإظهارها النظري إلى التعريف بمفهوم جودة الارباح، وبيان اهميتها وعلاقتها بإدارة الارباح واستعراض مفاييس جودة الارباح المبينه في عدة دراسات سابقه كذلك تطرقت الدراسة إلى بيان مفهوم واهمية الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بجودة الارباح. واقتصرت عناصر الحاكمية في هذه الدراسة على عنصر مجلس الإدارة من جوانب ملكية اعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة وحجم مجلس الإدارة واستقلاله وكذلك عنصر لجنة التدقيق من جوانب استقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية لاعضاء لجنة التدقيق، ونشاط لجنة التدقيق وتمثل هذه الجوانب المتغيرات المستقلة وجودة الارباح المتغير التابع.

شملت عينة الدراسة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، والتي تحقق شروط الانتماء إلى العينة. وتم الاضاد في جمع البيانات على المراجع والدوريات المتخصصة

والتقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة والنشرات الإ. الصادرة من بورصة عمان للاوراق الماليه.

واظهرت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وجود علاقة عكسيه بين جودة الارباح ونسبه ملكية اعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الارباح، اما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكيمة المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة التقارير المالية.

اوصى الباحث الجهات ذات العلاقة بالعمل على إيجاد اليات فعالة لتعزيز استقلالية مجلس إدارة الشركة وزيادة اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وكذلك استقلالية لجنة التدقيق.

اوصى الباحث الجهات ذات العلاقة بإلزام الشركات بالإفصاح الكامل عن كافة المعلومات

المتعلفه باعضاء لجان التدقيق بالإضافة إلى خبراتهم الماليه.

2-2-2 الدراسات الاجنبية

(دراسه (*The Relation Between Corporate Governance Strength and fraudulent financial Reporting* (Archambealt 2000)

العلاقه بين *Governance Strength and fraudulent financial Reporting* **بعنوان:** *العلاقه بين*

قوة الحاكيمه المؤسسيه والفوائم المالى المضلل. هدفت هذه الدراسة إلى إجراء اختبار تجريبي

للعلاقه بين قوة الحاكيمه المؤسسيه والتقارير المالى الاحتيالي (المضلل) لعينه من الشركات

المدرجه في سوق الاوراق المالىه الامريكى وذلك عن طريق دراسه هياكل الحاكيمه المؤسسيه

ومستوى الإبلاغ المالى الاحتيالي وانتهاكاته في هذه الشركات، وقد شملت عينه الدراسة

شركة ذات تقارير مالىه مضلل، و شركة ذات تقارير مالىه غير مضلل .

بدات الدراسة بشرح الحاكيمه المؤسسيه والإبلاغ المالى المضلل والعلاقه بينهما وقد قسمت

الدراسة إلى ثلاث مراحل لإجراء الاختبارات التجريبية .

توصلت الدراسة إلى ان مفهوم فاعليه الحاكيمه المؤسسيه مفهوم معقد ومن الصعوبه وصفه

وقياسه بشكل كمي وركزت الدراسة على فاعليه الحاكيمه المؤسسيه في مجال واحد محدد وهو

فدره الحاكيمه المؤسسيه لمنع الاحتيال وانتهاكات الإبلاغ المالى وتناولت ضمن هذا المجال

المحدد عدة مظاهر في هياكل الحاكيمه المؤسسيه، وعلاقتها بفاعليه وكفاءة الإبلاغ المالى

وكانت نتائجها ان الحاكيمه المؤسسيه القوي -المبين في الدراسة- ارتباطا

الحاكيمه المؤسسيه في مجال الإبلاغ المالى.

(دراسه (*Review on Corporate Governance* (Salmon 2000) **بعنوان:** *استعراض*

لحاكيمه المؤسسيه. تناولت هذه الدراسة عدة محاور للحاكيمه المؤسسيه، ركز المحور الاول

منها على حجم وشكل مجلس الإدارة مؤكدا ضرورة الموازنه بين الاعضاء الداخلىين

والخارجيين من اجل التاكيد على استقلال المجلس وعدم السيطرة عليه من قبل الاعضاء الداخليين وركز المحور الثاني على اهمية وجود لجان منبثقة عن مجلس الإدارة التدقيق الداخلي، وتناول المحور الثالث إشراف مجلس الإدارة في الشركات على مراجعته وتقييم اعمال الإدارة التنفيذية وعلى اهمية اختيار وتعيين المدير التنفيذي المؤهل القادر على تولي مسؤوليات الشركة. حددت الدراسة مجموعة من الاسئلة التي يمكن من خلالها الإجابة عن تقييم مجلس الإدارة مثل (وجود اعضاء مجلس خارجيين مستقلين، وعدد اعضاء مجلس الإدارة، ووجود لجنة تدقيق ودورها في الشركة، ومراجعة مجلس إدارة الشركة لاعمال المدير التنفيذي ومساعديه، والاجتماعات واللقاءات التي تتم بين مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية).

(دراسته) *Corporate Governance Investor* (Klapper and Love)

Protection, and Performance in Emerging Markets بعنوان: **الحاكمية**

المؤسسية وحمايه المستثمر والاداء في الاسواق الناشئه. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى الحاكمية المؤسسية والبيئة القانونية في الاسواق الناشئه وذلك باستخدام نموذج (CLSA)(Credit Lyonnais Securities Asia) لتصنيف مستوى الحاكمية المؤسسية في المؤسسات واعتمد في قياس الحاكمية على سبع قواعد تشكل الدعائم الاساسية للحاكمية المؤسسية وهي النظام والشفافيه والمساءله والوعي الاجتماعي والمسؤولية والاداء، واختبار العلاقة بين حاكمية الشركات والاداء.

تم تطبيق الدراسة على ثلاث مائة واربع وسبعين مؤسسه من الاسواق الناشئه في اربع عشرة دول و كانت عينة الدراسة فقط المؤسسات المدرجة والمتوفرة لها بيانات محاسبية على الاقل من بداية عام . توصلت الدراسة عن طريق نموذج التصنيف (CLSA) إلى

وجود تباين واسع في مستويات تطبيق الحاكمية المؤسسية عبر الدول عينه الدراسة، وإن الحاكمية المؤسسية المنخفضة تكون على الاغلب في الدول ذات الانظمة القانونية المنخفضة كذلك توصلت الدراسة إلى ان افضل اداء تشغيلي، وتقييم سوفي يكون مرتبطا مع اعلى مستوى في تطبيق الحاكمية المؤسسية.

(**دراسه (Jean et al,2004) The Effect of Audit Committee Expertise,**

"Aggressive Earnings Management"، بعنوان: **اترخبرة لجنة التدقيق على إدارة**

الارباح الجريته. هدفت هذه الدراسة إلى تحري العلاقة بين خبرة لجنة التدقيق واستقلاليتها والانتسطة المنوطه بها مع إدارة الارباح الجريته. وقد تم إجراء الدراسة على عينه مكونه من شركة امريكيه فسمت إلى ثلاث مجموعات، تميزت الاولى بإدارة ارباح متزايدة جريته، والثانية بإدارة ارباح متناقصة جريته، والثالثة بمستوى متدن من إدارة الارباح، حيث تم اعتماد المستحقات الاختيارية وفق نموذج Jones () التي تتحدد بالفرق بين المستحقات الكليه والمستحقات غير الاختيارية . وقد توصلت الدراسة إلى ان اعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرة اكبر هم الاكثر فاعلية في الحد من قدرة المديرين على إدارة الارباح، وان وجود عضو واحد على الاقل لديه خبرة مالية يرتبط باقل الاحتمالات لإدارة الارباح الجريته، اما فيما يتعلق بالاستقلالية فتتوافق النتائج مع متطلبات SOX والتي تتطلب المادة () فيها في ان يكون جميع اعضاء لجنة التدقيق الداخلي مستقلين عن إدارة الشركة، وكما وجدت الدراسة ان خيارات الاسهم التي يمكن استعمالها في المدى القصير من قبل اعضاء لجنة التدقيق المستقلين ترتبط بالمستوى الاعلى من إدارة الارباح الجريته، اما فيما يتعلق بنشاط لجنة التدقيق (كمعدل اجتماعها، وإشرافها على التقارير المالية، وعملية التدقيق) فيبدو انها لا تؤثر على احتمال إدارة الارباح الجريته، وفيما يتعلق بمسؤولية الرقابة والإشراف على كل التقارير المالية وعمليات

التدقيق وجد ان هناك علاقة عكسية مع احتمال إدارة الأرباح الجريئة، وتدعم هذه النتيجة متطلبات SOX التي تتضمن وجود دور رقابي للجنة التدقيق على التقارير المالية وعملية التدقيق .

(5) دراسه *Corporate Governance and Financial Reporting* (Dey,2005)

Credibility بعنوان: *الحاكمية المؤسسية ومصداقيه التقارير الماليه*. هدفت الدراسة إلى

تحري جودة الحاكمية المؤسسية، وارتباطها بمدى إدراك المستثمرين لمصداقيه التقارير الماليه

بشكل محدد. اختبرت الدراسة العلاقة بين جودة الحاكمية المؤسسية، ومصداقيه الارفام

المحاسبية مع الاخذ بعين الاعتبار تفاوت مستوى الكلفة التي تتحملها الشركة لتطبيق الحاكمية

المؤسسية . حاولت الدراسة قياس مصداقيه التقارير الماليه فيما يتعلق بعدم تبات العائد على

السهم العادي في فترة الإعلان عن الأرباح، والفترات اللاحقة للإعلان عن الأرباح.

استندت الدراسة إلى ثلاث مجموعات من الشركات تتفاوت في مستوى الكلفة التي تتحملها

نتيجة تطبيق حاكمية الشركات. وقاست جودة حاكمية الشركات بمدى التزامها بتطبيق مبادئ

حاكمية الشركات، تم تفصيل هذه المبادئ إلى إجراء تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى ان اكثر المبادئ التي لها ارتباط بجودة الحاكمية المؤسسية ومصداقيه

التقارير الماليه هي (استقلال رئيس مجلس الإدارة، واستقلال اعضاء مجلس الإدارة،

ومسؤوليات مجلس الإدارة، وفاعلية لجنة التدقيق، وحقوق حاملي الاسهم). كذلك توصلت

الدراسة إلى ان هناك ارتباطا بين جودة الحاكمية المؤسسية ومصداقيه التقارير الماليه وبشكل

ملحوظ ارتباط مصداقيه التقارير الماليه مع ارتفاع مستوى كلفة تطبيق الحاكمية المؤسسية

التي تتحملها الشركات.

(دراسه (Kanagartnam et al.,2007) *Does Corporate Governance Reduce*

Information Asymmetry Around Quarterly Earnings? بعنوان: هل تخفض

الحاكمية المؤسسية الجيدة عدم تناسق المعلومات خلال فترة الإعلان عن الارباح الربع

سنوية

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية الجيدة وبين عدم تناسق المعلومات في السوق المالي خلال فترة الإعلان عن الارباح ربع السنوية. استخدمت الدراسة سيولة السوق (Market Liquidity) كمقياس لعدم التناسق، واستخدمت عددا من المتغيرات للتعبير عن جودة الحاكمية المؤسسية، شملت نسبة ملكية اعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة، واستقلال مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق التي تم قياس كل استخدام نسبة عدد الاعضاء الخارجيين إلى الداخليين، حيث يعتبر العضو خارجي إذا لم يكن موظفا في الشركة وإذا لم يرتبط بعلاقة او عمل مع الشركة من الممكن ان تؤثر في احكامه المتعلقة بالشركة.

كما استخدمت هذه الدراسة حجم الإدارة المقاسة بعدد اعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق للتعبير عن جودة الحاكمية المؤسسية. وباستخدام من شركات القطاع المالي وشركات قطاع الماء والكهرباء (Utility) التي قامت بالإعلان عن ارباح ربع سنوية خلال الربعين الاخرين من العام ، تم الحصول على مشاهدة للإعلان عن توزيعات ارباح ربع سنوية ومن خلال فحص العلاقة بين عدم التناسق في المعلومات لهذه المشاهدات وبين عناصر حاكمية الشركات المستخدمة في هذه الدراسة تم التوصل إلى ان هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة ونشاطه ونسبة ملكية اعضائه وبين عدم تناسق المعلومات.

3-2-2 ما يميز الدراسة

تناولت هذه الدراسة علاقة مبادئ الحاكمية المؤسسية بجودة التقارير المالية في محاولة قياس مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية بشكل عملي وتطبيقي دون اللجوء إلى استقصاء المعلومات عن طريق الاستبانة التي كانت طريقة معظم الدراسات السابقة في الـ . المؤسسية وخصوصا العربية منها تم حاولت الدراسة قياس جودة التقارير المالية بأسلوبين بين وهما (تدبدب عائد سهم الشركة السوقي في فترة إصدار تقاريرها المالية، ومستوى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح). وتغطي الدراسة قطاعين مهمين فتصاد القومي هما القطاع المصرفي والقطاع الصناعي، حيث يمكن مقارنته النتائج بين القطاعين نظرا لتباين خلفيه وتطور مفهوم الحاكمية المؤسسية . في هذين القطاعين.

الفصل الثالث

منهجيته الدراسة

(الطريقة والإجراءات)

3-1 أسلوب الدراسة

يعتمد أسلوب الدراسة على المنهج التجريبي، وهو المنهج الذي يقوم بدراسة اثر المتغيرات المستقلة (مبادئ الحاكمية المؤسسية)، على المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك عن طريق وضع فرضيات والتحقق من صحتها، وتحليل وتفسير النتائج التي سيتم الحصول عليها من الدراسة التطبيقية والمبنية على اساس استقصاء المعلومات الواردة في التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية للشركات عينة الدراسة وإخضاع متغيراتها لبرنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for Social Sciences) ليتم اختبار فروض الدراسة والتحقق من

3-2 وعينه الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كل البنوك والشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2006-2008)، وتضم عينه الدراسة إتي عشر بنكا، وثمانى عشرة شركة صناعية من الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجتمع الدراسة والتي تحقق الشروط التالية:

- توفر لها كل المعلومات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة وعلى وجه الخصوص البيانات الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بمستوى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وسهولة الحصول على هذه المعلومات من قبل جميع المهتمين.

- ان تنتهي سنتها المالية في / من كل عام

ويعزو الباحث سبب اختياره لمجتمع الدراسة إلى سببين هما:

- كون القطاع المصرفي والصناعي يحتلان مساحات كبيرة في بورصة عمان، من حيث القيمة السوقية، وحجم التداول في بورصة عمان للاوراق المالية.

- يمزج مجتمع الدراسة بمستويات مختلفة متوقعة من الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث يعتقد ان القطاع المصرفي يعتبر من اكثر الملتمزين في تطبيق مبادئ الحاكمية مفرانه مع غيره من القطاعات، بسبب اهتمام البنك المركزي الاردني وإصداره في / / دليلا تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لتكون ملزمة لجميع البنوك الاردنية، اما القطاع الصناعي فيعتقد انه اقل التزاما وبحاجة إلى مزيد من الجهود، نظرا لحداته تطبيق تعليمات الافصاح

3-3 فترة الدراسة

تغطي هذه الدراسة اعوام (و و)، حيث تعتبر احدث فترة ممكنة للحصول من خلالها على البيانات اللازمة لإجراء الاختبارات اللازمة وإتمام هذه الدراسة، كما ان هذه الفترة : المراحل الانتقالية لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في السوق الاردني . وخصوصا في القطاع المصرفي حيث يمثل عام المرحلة التمهيديّة، وعام مرحلة الإقرار والإلزام حيث اصدر البنك المركزي الاردني تعليمات ملزمة لتطبيق الحاكمية المؤسسية في البنوك اعتبارا من / / ، وعام . مرحلة التطبيق الفعلي.

4-3 اساليب جمع البيانات

تم الحصول على بيانات الدراسة من المصدرين التاليين:

- (أ) المصادر الثانوية: تشمل الكتب والمقالات والابحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تغطي الإطار النظري للدراسة.
- (ب) المصادر الأولية: التقارير السنويّة والمواقع الالكترونية الخاصة بالشركات الصناعية والبنوك عينه الدراسة التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة.

5-3 قياس متغيرات دراسته

1-5-3 قياس المتغيرات المستقلة (مبادئ الحاكمية المؤسسية)

تم الاعتماد في قياس المتغيرات المستقلة على النموذج المحدد في دراسة (Dey 2005) وفيما:
الإجراءات الخاصة بقياس كل متغير:

المتغير الاول: الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

- (أ) تعطى نقاط إذا كان المدير العام أو الرئيس التنفيذي ليس رئيساً لمجلس الإدارة، وليس عضواً في مجلس الإدارة، ولا تجتمع برئيس مجلس الإدارة أي صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- (ب) تعطى نقطتان إذا كان المدير العام أو الرئيس التنفيذي عضو مجلس إدارة، وليس رئيساً لمجلس الإدارة، ولا تجتمع برئيس مجلس الإدارة أي صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- (ج) تعطى نقطة واحدة إذا كان المدير العام أو الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيساً لمجلس الإدارة أو تجتمع برئيس مجلس الإدارة أي صلة قرابة من الدرجة الأولى.

المتغير الثاني: نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة

يتم حساب النسبة على النحو التالي:

$$\frac{\text{عدد اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين} \times \%}{\text{عدد اعضاء مجلس الإدارة}}$$

المتغير الثالث: مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة

المؤهل العلمي

(في القطاع المصرفي: تعطى نقاط لدرجة الماجستير فما فوق في التخصصات التي لها

دائرة الاعمال والمحاسبة والمالية والقانون لكل عضو من مجلس الإدارة.

(في القطاع الصناعي: تعطى نقاط لدرجة الماجستير فما فوق للتخصصات حسب بند رقم او التخصصات التي لها علاقه بطبيعته نشاط الشركه، مثلا شركه صناعيه في قطاع الادويه يحمل العضو درجه ماجستير فما فوق بالكيمياء او الصيدله او ما شابه ذلك.

(في القطاع المصرفي: تعطى نقاط لدرجة البكالوريوس في التخصصات التي لها إدارة الا. والمحاسبه والماليه والقانون لكل عضو من مجلس الإدارة.

(في القطاع الصناعي: تعطى نقاط لدرجة البكالوريوس في التخصصات حسب بند رقم او التخصصات التي لها علاقه بطبيعته نشاط الشركه.

(في القطاع المصرفي: تعطى نقطتان لدرجة الدبلوم في التخصصات التي لها علاقه بإدارة الاعمال والمحاسبه والماليه والقانون لكل عضو من مجلس الإدارة.

(في القطاع الصناعي تعطى نقطتان لدرجة الدبلوم في التخصصات التي لها علاقه في التخصصات حسب بند رقم او التخصصات التي لها علاقه بطبيعته نشاط الشركه.

(تعطى نقطة واحدة وُهل العلمي الاقل من درجة الدبلوم لجميع اعضاء مجلس الإدارة وفي كلا القطاعين.

(يتم إيجاد متوسط تحصيل كل شركة وذلك عن طريق متوسط تحصيلات اعضاء مجلس الإدارة وتكون الدرجة الكامله نقاط.

مستوى الخبرة

(تعطى نقاط لكل عضو تزيد سنوات الخبرة العملية له . سنوات شريطة ان تكون الخبرة في نفس نشاط القطاع.

(تعطى نقطتان لكل عضو تزيد سنوات الخبرة العملية له عن سنوات وتقل عن سنوات شريطة ان تكون الخبرة في نفس القطاع.

(تعطى نقطة واحدة لكل عضو تزيد سنوات الخبرة العملية عن سنة واحدة وتقل عن سنوات.)
(يتم إيجاد مستوى تحصيل كل شركة وذلك عن طريق متوسط تحصيلات اعضاء مجلس الإدارة وتكون الدرجة الكاملة نقاط.

يتم تجميع نقاط المؤهل العلمي وهي ط والخبرة العملية وهي نقاط وإيجاد متوسطها وهو نقطة ويتم تحويلها إلى نسبة مئوية.

المتغير الرابع: عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة

يتم قياس هذا المتغير بعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة كرقم ثابت كونه يمثل حجم نشاط مجلس الإدارة.

المتغير الخامس : نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين اي لجنة التدقيق

يتم حساب النسبة على النحو التالي:

$$\frac{\text{عدد اعضاء لجنة التدقيق غير التنفيذيين المستقلين} \times \%}{\text{عدد اعضاء لجنة التدقيق}}$$

المتغير السادس: مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء لجنة التدقيق

يتم قياس هذا المتغير بنفس اسلوب قياس المتغير الثالث (مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة).

المتغير السابع: عدد مرات اجتماع اعضاء لجنة التدقيق

يتم قياس هذا المتغير بعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق كرقم ثابت كونه يمثل حجم نشاط لجنة التدقيق.

المتغير الثامن : نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة المكافآت والتعيينات.

يتم حساب النسبة على النحو التالي:

عدد اعضاء لجنة المكافآت والتعيينات غير التنفيذيين المستقلين ×

عدد اعضاء لجنة المكافآت والتعيينات

2-5-3 قياس المتغير التابع

نظرا لان مفهوم جودة التقارير المالية مفهوم واسع ويشتمل على نواح وجوانب عديدة في المنشأة الاقتصادية، ولما يتطلبه هذا المفهوم من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى مقبول من جودة الارباح فإنه سيتم قياس هذا المتغير بأسلوبين :

(تدبب العائد السوقي للسهم، وهو مقياس يعكس تقييم المستثمرين في السوق المالي لجودة التقارير المالية للشركة وما تحويه من نتائج اعمال، ويقاس هذا التدبب بالانحراف المعياري للعائد السوقي للسهم لفترة ثلاثة ايام حول موعد إعلان التقرير المالي (يوم قبل الإعلان، ويوم الإعلان، ويوم بعد الإعلان) و يتم استخراج العائد على النحو التالي:

$$R_{it} = \frac{(P_{it} - P_{it-1}) + D_{it}}{P_{it-1}}$$

حيث :

R_{it} = عائد السهم السوقي للمنشأة أ في الفترة t.

p_{it} = سعر السهم السوقي للمنشأة أ في الفترة t.

P_{it-1} = سعر السهم السوقي للمنشأة أ في الفترة t-1.

D_{it} = توزيعات الارباح النقدية على سهم المنشأة أ في الفترة t.

وكذلك يتم استخراج قيم بديلة لهد المقياس، وهي متوسط الانحراف المعياري لـ D السوقي للسهم

للفترات (ايام، واسبوع، واسبوعين وشهر) حول موعد اجتماع الهيئة العامة.

(قياس مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، من خلال التعرف على مدى تحكم الإدارة بجزء
المستحقات الاختياريه من اصل المستحقات الكليه.

تقوم إدارة الأرباح على عمليه التلاعب بالأرباح عن طريق إظهار رقم ربح السنه بصورة مرتفعه
او منخفضة وذلك حسب ما يخدم رغبات الإدارة مستفيدة بذلك من الحرية المتاحة في المعايير
المحاسبية لبعض الجوانب المحاسبية في إعداد التقارير المالية مثل التحكم بحجم وتوقيت المبيعات،
والتحكم بمصاريف الإعلان والبحث والتطوير، والتحكم بطرق حساب تكاليف الانتاج.

تم الاعتماد في قياس المستحقات الاختيار؛ نموذج (Jones,1991) الذي تم تعديله من قبل
(Dechow et al 1995) لتفادي اوجه القصور في هذا النموذج، التي اشارت إليه دراسة
(Jean et al ,2004) إلى انه الافوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح.
(الفار،)

ولقياس المستحقات الاختيار؛ يتم اتباع الخطوات التالية:

اولا: قياس المستحقات الكليه للشركة والتي تقاس بإحدى الطريقتين هما:

(طريقة قائمة المركز المالي.

(طريقة التدفق النقدي.

سيتم قياس المستحقات الكليه بطريقة التدفق النقدي والتي افترحت من قبل(Hribar&Collins,2002)

حيث يرى الكاتبان انها الطريقة الافضل لحساب المستحقات الكليه.(الفار،)

وتقاس المستحقات الكليه وفقا لهذه الطريقة كالتالي:

$$TACC_{i,t} = NI_{i,t} - OCF_{i,t} \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

$NI_{i,t}$ = دخل الشركة i خلال الفترة t .

$OCF_{i,t}$ = التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i خلال الفترة t .

ثانياً: تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيار؛

العادية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادله الانحدار التالية والتي ستتم لمجموعة شركات العينة في كل

حذة:

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (REV_{i,t} - REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

$REV_{i,t}$ = التغيير في إيرادات الشركة i خلال الفترة t .

$REC_{i,t}$ = التغيير في الدم المدينه للشركة i خلال الفترة t .

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والالات للشركة i خلال الفترة t .

$A_{i,t-1}$ = إجمالي اصول الشركة i عند نهاية الفترة $t-1$.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة على

حذة، ومن خلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المفردة اعلاه (3 1)

:

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (REV_{i,t} - REC_{i,t}) + \alpha_3 PPE_{i,t}$$

رابعاً: احتساب المستحقات الاختيار؛ لكل شركة على حدا وخلال كل سنة من سنوات الدراسة

:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

حيث:

$DACC_{i,t}$ = المستحقات الاختيارية للشركة i خلال الفترة t .

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

$NDACC_{i,t}$ = المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t .

6-3 الاختبارات الإ.

من أجل بيانات الدراسة فإنه تم الاعتماد

- الاساليب الإ. المستخدمة في هذه الدراسة هي:

(أ) الإحصاء الوصفي: تم استخدامه لإيجاد وبيان خصائص متغيرات الدراسة الم حيث تم

استخدام الوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركز؛ والذي تم عن طريقه حساب مستوى

تطبيق الحاكمية المؤسسية. ومثال ذلك قياس مستوى الخبرة والمؤهل العلمي، واستخدام

الانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي، والذي تم عن طريقه

حساب تدبب عائد السهم السوقي.

(ب) نموذج الانحدار: تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة اثر المتغيرات

المستقلة على المتغير التابع وذلك من خلال إيجاد قيمة مستوى الدلالة sig وإيجاد معامل

الارتباط (R) والذي يقيس قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاه وكذلك إيجاد مربع معامل

الارتباط (R Square) والذي يقيس مقدار التباين الحاصل في المتغير التابع نتيجة التباين

الحاصل في المتغيرات المستقلة، اي القدرة التفسيرية للنموذج.

(تم الاعتماد (نموذج **Jones المعدل**) لتصنيف شركات العينة إلى شركات مارست إدارة

الأرباح وشركات لم تمارس، وذلك بالإستناد إلى المتوسط الحسابي لمستحقات الإ. ر؛

حيث تعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا ابتعدت قيمة المستحقات الاختيارية لهذه الشركة في أي سنة من سنوات الدراسة عن المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية؛ سنوات الدراسة وتعطى في هذه الحالة الرقم ()، وتعتبر الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا اقتربت قيمة المستحقات الاختيارية لهذه الشركة في أي سنة من سنوات الدراسة من المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية لها خلال سنوات الدراسة وتعطى في هذه الحالة الرقم () .

(تم الإجراء ببرنام Microsoft Office Excel) في إيجاد المتوسطات الحسابية وعائد السهم السوقي، والانحراف المعياري للعائد والمستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، والمستحقات الاختيارية .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4-1 احتساب متغيرات الدراسة

4-1-1 احتساب المتغيرات المستقلة

تمثل المتغيرات المستقلة مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وتم الاستعانة في قياس معظمها بالنموذج المحدد في دراسته (Dey,2005).

ولقد تمكن الباحث من قياس المتغيرات المستقلة التي تعود للفرضيات الثلاث الاولى، فرضيات رئيسية للدراسة، اما المتغيرات المستقلة الاخرى والتي تعود للفرضيات الخمس المتبقية التي اعتبرت فرضيات ثانوية للدراسة بسبب عدم القدرة على ا، وخصوصا فيما يتعلق بالشركات الصناعية حيث تم تخفيض عينة الدراسة في هذه الفرضيات لغايات الاختبار والتحليل إلى خمس عشرة شركة بنوك، و شركات صناعية، ويعود سبب ذلك إلى:

(عدم توفر البيانات الخاصة بهذه الفرضيات في التقارير السنوية التي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات في هذه الدراسة او في المواقع المختلفه ذات الصله كموقع بورصة عمان، وموقع هيئة الاوراق المالية، وموقع مركز إيداع الاوراق المالية، وموقع الشركة نفسها، يقود إلى الاعتقاد بعدم وجود لجان تدقيق ومكافآت او ضعف الإفصاح لدى هذه الشركات، وبالتالي ضعف تطبيق الحاكمية المؤسسية.

(صعوبة الحصول على هذه البيانات الخاصة بهذه الفرضيات عن طريق الاتصال المباشر وتوثيقها، إما لعدم وجودها مثال ذلك (لجنة المكافآت والتعيينات) حيث تبين عدم وجود هذه اللجنة . كثير من شركات عينة الدراسة او عدم الإفصاح عنها باعتبارها سرية غير قابله للتداول، ولقد تم زيارة هذه الشركات وإعداد نموذج لتعبئته

البيانات الخاصة بهذه الفرضيات إلا ان هذه الشركات ابدت عدم رغبتها في إعطاء

هذه البيانات، ومنها شركات تتمتع بقيمة سوفيه عالية.

وعليه فإن الاصل في انسابيه هذه البيانات والحيادية وعدم التحيز في الحصول عليها حتى يتمكن

الباحثون من دراسة اثرها على جودة التقارير المالية ورد فعل السوق المالي على ذلك.

والجدول رقم (1-4) يبين قياس مستوى الحاكمية المؤسسية لكل شركة من شركات عينه الدراسة

وللمتغيرات المستقلة الخاصة بفرضيات الدراسة الرئيسية الثلاث:

جدول رقم (1-4)
قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الرئيسية

المتغير الثالث: مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاجراء مجلس الادارة	المتغير الثاني: نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الادارة			المتغير الاول: الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام.			الشركة	رقم		
	2008	2007	2006	2008	2007	2006			2008	2007
81.82%	77.92%	71.43%	45.45%	45.45%	44.44%	2	2	2	البنك الاسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار	1
77.78%	77.78%	77.78%	22.22%	11.11%	22.22%	3	3	3	البنك الأردني الكويتي	2
79.59%	79.59%	79.59%	28.57%	28.57%	28.57%	2	2	2	البنك التجاري الأردني	3
72.62%	80.95%	82.42%	16.67%	33.33%	30.77%	3	3	3	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	4
88.83%	88.83%	88.83%	27.27%	27.27%	27.27%	1	1	1	بنك الاستثمار العربي الأردني	5
88.57%	91.43%	92.86%	30.00%	30.00%	30.00%	3	3	3	بنك الائتماء الصناعي	6
84.42%	82.86%	84.42%	27.27%	10.00%	9.09%	3	1	1	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	7
90.48%	90.48%	90.48%	22.22%	22.22%	22.22%	1	1	1	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	8
88.10%	88.10%	90.48%	25.00%	25.00%	16.67%	3	1	1	بنك القاهرة عمان	9
81.82%	87.86%	80.36%	54.55%	45.45%	33.33%	1	1	1	بنك الأردن	10
93.41%	94.05%	92.31%	23.08%	23.08%	23.08%	3	3	3	البنك الاهلي الأردني	11
83.12%	83.12%	83.12%	18.18%	18.18%	18.18%	1	1	1	مجموعة البنك العربي	12
94.64%	94.64%	96.43%	12.50%	12.50%	12.50%	2	2	2	شركة مصانع الاسمنت	13
90.54%	92.06%	92.06%	0.00%	0.00%	10.00%	2	2	2	شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	14
82.14%	82.54%	88.57%	0.00%	0.00%	0.00%	2	2	2	شركة (رم) علاء الدين للصناعات الهندسية	15
90.48%	88.89%	88.89%	22.22%	22.22%	22.22%	2	2	2	الشركة الأردنية لانتاج الادوية	16
85.71%	85.71%	85.71%	57.14%	40.00%	40.00%	2	2	2	الشركة العربية للصناعات الكهربائية	17
87.76%	87.76%	87.76%	28.57%	28.57%	28.57%	2	2	2	الشركة العربية لصناعة المواسير	18
85.71%	85.71%	88.57%	22.22%	30.00%	36.36%	2	2	2	شركة الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	19
87.14%	87.14%	87.14%	81.82%	81.82%	72.73%	2	2	2	حديد الأردن	20
90.48%	93.51%	93.51%	15.38%	15.38%	15.38%	2	2	2	شركة مصانع الاجواخ الأردنية	21
81.63%	81.89%	81.89%	100.00%	70.00%	70.00%	3	2	2	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	22
92.86%	87.76%	89.80%	0.00%	28.57%	28.57%	1	1	2	شركة السلفوكيماويات الأردنية	23
95.24%	94.81%	93.51%	66.67%	66.67%	63.64%	3	3	3	شركة مصفاة البترول الأردنية	24

88.10%	88.10%	88.10%	0.00%	0.00%	0.00%	2	2	2	الشركة الوطنية للدواجن	25
91.84%	71.43%	87.50%	12.50%	25.00%	25.00%	2	2	2	شركة الدباعة الأردنية	26
91.84%	91.07%	87.50%	28.57%	33.33%	62.50%	1	1	2	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	27
87.30%	87.30%	87.30%	33.33%	33.33%	33.33%	3	3	3	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	28
92.86%	92.86%	92.86%	50.00%	16.67%	16.67%	3	3	3	الشركة العربية لصناعة الألمنيوم	29
87.30%	87.30%	87.30%	55.56%	55.56%	55.56%	3	3	3	الشركة العامة للتعدين	30

(2-4) (3-4) يبينان قياس مستوى الحاكمية لشركات عينة الدراسة التي توفرت فيها

البيانات الخاصة بالفرضيات الخمس المتبقية (فرضيات الدراسة الثانوية):

جدول رقم (٤-٢)*
قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الثانوية

المتغير السادس: مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاجتماع لجنة التدقيق			المتغير الخامس: نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة التدقيق			المتغير الرابع: عدد مرات اجتماع مجلس الادارة			الشركة	رقم
2008	2007	2006	2008	2007	2006	2008	2007	2006		
71.43%	57.14%	57.14%	66.67%	66.67%	66.67%	6	6	6	البنك الاسلامي الاردني للتمويل و الاستثمار	1
85.71%	85.71%	85.71%	33.33%	0.00%	0.00%	6	7	7	البنك الاردني الكويتي	2
75.00%	89.29%	89.29%	0.00%	25.00%	25.00%	8	7	7	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	3
85.71%	85.71%	85.71%	66.67%	66.67%	66.67%	6	6	6	بنك الاتحاد للاذخار و الاستثمار	4
96.43%	90.48%	90.48%	25.00%	33.33%	33.33%	6	6	6	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن	5
89.29%	89.29%	89.29%	25.00%	25.00%	25.00%	6	6	6	بنك القاهرة عمان	6
76.19%	95.24%	95.24%	66.67%	66.67%	66.70%	7	8	7	بنك الاردن	7
90.48%	90.48%	90.48%	33.33%	33.33%	33.33%	6	6	6	البنك الاهلي الاردني	8
82.14%	85.71%	80.95%	50.00%	50.00%	66.67%	6	9	6	مجموعة البنك العربي	9
85.71%	85.71%	85.71%	100.00%	100.00%	100.00%	6	6	6	الشركة العربية للصناعات الكهربائية	10
85.71%	85.71%	85.71%	66.67%	66.67%	66.67%	7	7	7	الشركة العربية لصناعة المواسير	11
66.67%	66.67%	57.14%	0.00%	0.00%	0.00%	7	7	7	شركة مصانع الاجواخ الاردنية	12
100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	10	10	10	شركة مصفاة البترول الاردنية	13
85.71%	66.67%	71.43%	100.00%	0.00%	0.00%	8	7	7	شركة الدباعة الاردنية	14
90.48%	90.48%	90.48%	0.00%	0.00%	0.00%	5	5	5	الشركة العامة للتعدين	15

* شركة من عينة الدراسة في قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الثانوية لعدم توافر البيانات الخاصة بهذه الفرضيات، وسيرد لاحقاً في منهجية اختبار الفرضيات ذكر أسباب عدم توافر هذه البيانات.

جدول رقم (٣-٤)
قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الثانوية*

رقم	الشركة	المتغير السابع: عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق			المتغير الثامن: نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة المكافآت والتعيينات		
		2008	2007	2006	2008	2007	2006
1	البنك الاسلامي الاردني للتمويل و الاستثمار	5	6	5	75.00%	75.00%	
2	البنك الاردني الكويتي	6	5	5			
3	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	5	8	5			
4	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	4	4	4			
5	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن	4	4	4	33.33%		
6	بنك القاهرة عمان	4	4	4			
7	بنك الاردن	16	9	9	66.67%		
8	البنك الاهلي الاردني	4	4	4	33.33%	33.33%	0.00%
9	مجموعة البنك العربي	6	6	6	66.67%	66.67%	66.67%
10	الشركة العربية للصناعات الكهربائية	2	2	2			
11	الشركة العربية لصناعة المواسير	5	5	5			
12	شركة مصانع الاجواخ الاردنية	4	4	4			
13	شركة مصفاة البترول الاردنية	5	5	5			
14	شركة الدباغة الاردنية	6	6	6			
15	الشركة العامة للتعددين	3	3	3			

* تم استبعاد خمسة عشر شركة من عينة الدراسة في قياس المتغيرات المستقلة لفرضيات الدراسة الثانوية لعدم توافر البيانات الخاصة بهذه الفرضيات، ويظهر ذلك جلياً في قياس المتغير الثامن، وسيرد لاحقاً في منهجية اختبار الفرضيات نكر أسباب عدم توافر هذه البيانات.

4-1-2 احتساب المتغير التابع

(قياس المتغير التابع وفق الأسلوب الأول: تذبذب عائد السهم السوقي لكل شركة من شركات عينة الدراسة عن طريق قياس الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي لفترة الثلاثة أيام المحيطة بموعد إعلان التقرير المالي (تاريخ اجتماع الهيئة العامة)، ومتوسط الانحراف المعياري للفترة الثلاثة أيام، والأسبوع، والأسبوعين، والشهر، المحيطة بموعد إعلان التقرير المالي (تاريخ اجتماع الهيئة العامة). علماً بأنه تم تجريب كل فترة على حدة ولم يكن هناك أي اختلاف جوهري (4-4) يبين ذلك:

قياس المتغير التابع وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوق

جدول رقم (4-4)

2008		تاريخ اجتماع الهيئة العامة	2007		تاريخ اجتماع الهيئة العامة	2006		الشركة	
الانحراف المعياري لعائد السهم السوق			الانحراف المعياري لعائد السهم السوق			الانحراف المعياري لعائد السهم السوق			
متوسط الفترات	ثلاثة أيام		متوسط الفترات	ثلاثة أيام		متوسط الفترات	ثلاثة أيام		
0.0138	0.0186	29-Apr	0.0158	0.0107	30-Apr	0.0148	0.0204	29-Apr	البنك الاسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار
0.0033	0.0018	15-Mar	0.0135	0.0202	5-Mar	0.0124	0.0161	19-Feb	البنك الأردني الكويتي
0.0278	0.0351	13-Apr	0.0161	0.0116	29-Mar	0.0397	0.0501	24-Mar	البنك التجاري الأردني
0.0180	0.0115	26-Mar	0.0170	0.0198	27-Mar	0.0226	0.0181	29-Mar	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
0.0308	0.0289	15-Apr	0.0190	0.0102	9-Apr	0.0380	0.0481	18-Apr	بنك الاستثمار العربي الأردني
0.0000	0.0000	15-Apr	0.0149	0.0117	19-Apr	0.0208	0.0253	24-Mar	بنك الانماء الصناعي
0.0181	0.0056	27-Apr	0.0189	0.0044	10-Apr	0.0181	0.0180	30-Jul	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار
0.0215	0.0229	14-Apr	0.0126	0.0153	6-Apr	0.0047	0.0021	15-Apr	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن
0.0164	0.0074	26-Apr	0.0158	0.0094	20-Apr	0.0222	0.0235	22-Apr	بنك القاهرة عمان
0.0257	0.0317	7-Mar	0.0193	0.0299	19-Mar	0.0203	0.0252	15-Feb	بنك الأردن
0.0103	0.0101	6-May	0.0137	0.0124	14-May	0.0190	0.0253	26-Apr	البنك الاهلي الأردني
0.0253	0.0193	27-Mar	0.0205	0.0194	28-Mar	0.0096	0.0050	30-Mar	مجموعة البنك العربي
0.0263	0.0285	8-Apr	0.0257	0.0326	23-Apr	0.0127	0.0133	25-Apr	شركة مصانع الاسمنت
0.0253	0.0091	22-Apr	0.0088	0.0021	8-Apr	0.0121	0.0152	17-May	شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية
0.0167	0.0043	26-Apr	0.0214	0.0267	20-Apr	0.0110	0.0000	28-Apr	شركة (رم) علاء الدين للصناعات الهندسية
0.0273	0.0259	14-May	0.0157	0.0122	28-Apr	0.0177	0.0152	25-Apr	الشركة الأردنية لانتاج الادوية
0.0231	0.0275	2-May	0.0201	0.0222	26-Apr	0.0045	0.0000	28-Apr	الشركة العربية للصناعات الكهربائية
0.0060	0.0048	16-Mar	0.0261	0.0267	25-Mar	0.0259	0.0240	1-May	الشركة العربية لصناعة المواسير
0.0218	0.0154	28-Apr	0.0106	0.0081	24-Apr	0.0189	0.0216	3-May	شركة الزي لصناعة الالبسة الجاهزة
0.0384	0.0451	3-Mar	0.0327	0.0287	24-Mar	0.0089	0.0074	17-May	حديد الأردن
0.0090	0.0057	27-Apr	0.0000	0.0109	17-Apr	0.0132	0.0093	29-Apr	شركة مصانع الاجواخ الأردنية
0.0202	0.0247	30-Apr	0.0105	0.0108	15-Apr	0.0210	0.0240	23-Apr	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار
0.0000	0.0000	11-Apr	0.0055	0.0000	26-Apr	0.0345	0.0465	28-Apr	شركة السلفوكيماويات الأردنية
0.0300	0.0258	6-Jul	0.0291	0.0184	17-May	0.0209	0.0303	30-Apr	شركة مصفاة البترول الأردنية
0.0027	0.0000	10-May	0.0059	0.0027	21-Apr	0.0171	0.0064	23-Apr	الشركة الوطنية للدواجن
0.0333	0.0393	25-Apr	0.0037	0.0000	24-Apr	0.0217	0.0147	26-Apr	شركة الدباعة الأردنية
0.0170	0.0130	4-May	0.0239	0.0112	26-Apr	0.0338	0.0438	3-Mar	الشركة الوطنية لصناعة الصلب
0.0060	0.0038	23-Apr	0.0065	0.0015	20-Mar	0.0328	0.0447	24-Feb	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة
0.0291	0.0195	27-May	0.0248	0.0241	21-May	0.0131	0.0025	30-Apr	الشركة العربية لصناعة الالمنيوم
0.0003	0.0000	25-Apr	0.0233	0.0285	5-Apr	0.0236	0.0289	28-Apr	الشركة العامة للتعدين

(قياس المتغير التابع وفق قيام الشركة ممارسة او عدم ممارسة ظاهرة إدارة الارباح، وتم قياس

ذلك عن طريق المستحقات الاختيارية التي يتم ا. سابها في الخطوات التالية:

(1) حساب المستحقات الكلية وفق المعادلة التالية التي تمثل الفرق بين صافي الدخل والتدفقات

النقدية التشغيلية لكل شركة من شركات عينة الدراسة :

$$TACC_{i,t} = NI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

والجدول رقم (4-) يعرض قيمة المستحقات الكلية لكل شركة من شركات العينة وخلال كل سنة من

سنوات الدراسة:

جدول رقم (4-5)

المستحقات الكلية وفق طريقة التدفق النقدي $TACC_{i,t}$ بالدينار

الرقم	الشركة	2006	2007	2008
1	البنك الاسلامي الاردني	-53507777	38957284	77518967
2	البنك الاردني الكويتي	145369335	8316375	60427000
3	البنك التجاري الاردني	-43548682	-2911347	-30536438
4	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	-102961407	-459435046	-77251311
5	بنك الاستثمار العربي الاردني	-679882	18842201	-17533706
6	بنك الانماء الصناعي	9975970	7655937	8449441
7	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	-33977176	-75154415	-77540842
8	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن	-24127768	-124334911	21137129
9	بنك القاهرة عمان	54243163	-112341510	-90800275
10	بنك الاردن	16129121	-54536241	-94306720
11	البنك الاهلي الاردني	235222882	-99687520	-17807185
12	مجموعة البنك العربي	1032535000	805084000	-1048695000
13	شركة مصانع الاسمنت	-16117553	-25522761	4458522
14	شركة الباطون الجاهز والتوريدات	-1029382	4260611	3511365
15	شركة (رم) علاء الدين للصناعات الهندسية	214546	-3510465	-1776170
16	الشركة الاردنية لانتاج الادوية	5088376	1275313	2336392
17	الشركة العربية للصناعات الكهربائية	759812	674770	-487057
18	الشركة العربية لصناعة المواسير	-1554229	2227308	-1127578
19	شركة الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	-223853	673333	46054
20	حديد الاردن	-1215340	1805428	542045
21	شركة مصانع الاجواخ الاردنية	-1646476	-399688	4381908
22	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	2121436	-16155	3192304

1014825	1851614	-479541	شركة السلفوكيماويات الاردنية	23
33310757	73899466	17581858	شركة مصفاة البترول الاردنية	24
-5181055	7286063	1289959	الشركة الوطنية للدواجن	25
-178040	-245770	-377795	شركة الدباغة الاردنية	26
5266402	2909069	-334423	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	27
590076	1054537	68885	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	28
-991325	-833533	2006360	الشركة العربية لصناعة الالمنيوم	29
-9137	356261	-185717	الشركة العامة للتعددين	30
-41267955	606674	41354657	المتوسط العام لشركات العينة	

ثانياً: تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية باستخدام المستحقات الكلية وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (REV_{i,t} - REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

(6-4) يعرض قيم معالم النموذج (3) (1)

جدول رقم (٦-٤)
معالم النموذج (α1, α2, α3) لكل سنة من سنوات الدراسة

α3	α2	α1	السنة
0.0675	-0.0128	-323616	2006
0.0339	0.3730	446780	2007
0.1070	-0.0505	-49653	2008

تالتا: احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC_{i,t}) لكل شركة من شركات العينة وخلال كل

سنة من سنوات الدراسة باستخدام معالم النموذج اعلاه (3) 1 (من خلال المعادله التاليه:

$$NDACC_{i,t} = 1 (1/A_{i,t-1}) + 2 (REV_{i,t} - REC_{i,t}) + 3 PPE_{i,t}$$

والجدول رقم (4-7) يعرض المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة وخلال كل سنة

من سنوات الدراسة:

جدول رقم (٧-٤)

المستحقات غير الإختيارية NDACC_{i,t} بالدينار

الرقم	الشركة	2006	2007	2008
1	البنك الاسلامي الاردني	6635721	-36882295	25483693
2	البنك الاردني الكويتي	3748328	-48299599	6811498
3	البنك التجاري الاردني	1350265	-3983558	4402261
4	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	7084382	-101915591	28747350
5	بنك الاستثمار العربي الاردني	1346071	-7352618	3204367
6	بنك الانماء الصناعي	69766	-7714645	296162
7	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	2454950	-3168238	7898111
8	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن	1009341	-6490827	1102354
9	بنك القاهرة عمان	2489563	-1176391	8252328
10	بنك الاردن	2891359	-18171959	7429261
11	البنك الاهلي الاردني	4248463	-32486452	13196486
12	مجموعة البنك العربي	24761717	-628349924	70144027
13	شركة مصانع الاسمنت	5232050	12008793	15563971
14	شركة الباطون الجاهز والتوريدات	716281	1787483	1096167
15	شركة (رم) علاء الدين للصناعات الهندسية	335238	1655316	101594
16	الشركة الاردنية لانتاج الادوية	1196307	614785	1927784
17	الشركة العربية للصناعات الكهربائية	218173	950643	407064
18	الشركة العربي لصناعة المواسير	263176	564887	134122
19	شركة الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	431125	431668	527542
20	حديد الاردن	798582	3780799	2619390
21	شركة مصانع الاجواخ الاردنية	12399	1128463	212491

565917	2668069	588351	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	22
570866	594970	59867	شركة السلفوكيماويات الاردنية	23
-23075776	53000002	-4086121	شركة مصفاة البترول الاردنية	24
-558023	351819	2550360	الشركة الوطنية للدواجن	25
61108	-528649	72320	شركة الدباغة الاردنية	26
287088	2081141	278802	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	27
872754	481981	261205	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	28
533327	-365709	475998	الشركة العربية لصناعة الالمنيوم	29
50153	-156145	29501	الشركة العامة للتعدين	30
5769918	-26288380	2178243	المتوسط العام لشركات العينة	

رابعاً : احتساب المستحقات الا. تيار؛ $DACC_{i,t}$ لكل شركة من شركات العينة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة وفق المعادلة التالية التي تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيار؛ :

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

والجدول رقم (-) يعرض المستحقات الاختيارية لكل شركة من شركات العينة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة:

جدول رقم (٤-٨)

المستحقات الاختيارية $DACC_{i,t}$ بالدينار

الرقم	الشركة	2006	2007	2008
1	البنك الاسلامي الاردني	-60143498	75839579	52035274
2	البنك الاردني الكويتي	141621007	56615974	53615502
3	البنك التجاري الاردني	-44898947	1072211	-34938699
4	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	-110045789	-357519455	-105998661
5	بنك الاستثمار العربي الاردني	-2025953	26194819	-20738073
6	بنك الانماء الصناعي	9906204	15370582	8153279
7	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	-36432126	-71986177	-85438953
8	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن	-25137109	-117844084	20034775
9	بنك القاهرة عمان	51753600	-111165119	-99052603
10	بنك الاردن	13237762	-36364282	-101735981
11	البنك الاهلي الاردني	230974419	-67201068	-31003671

-1118839028	1433433924	1007773283	مجموعة البنك العربي	12
-11105449	-37531554	-21349603	شركة مصانع الاسمنت	13
2415198	2473128	-1745663	شركة الباطون الجاهز والتوريدات	14
-1877764	-5165781	-120692	شركة (رم) علاء الدين للصناعات الهندسية	15
408608	660528	3892069	الشركة الاردنية لانتاج الادوية	16
-894121	-275873	541639	الشركة العربية للصناعات الكهربائية	17
-1261700	1662421	-1817405	الشركة العربي لصناعة المواسير	18
-481488	241665	-654978	شركة الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	19
-2077345	-1975371	-2013922	حديد الاردن	20
4169417	-1528151	-1658875	شركة مصانع الاجواخ الاردنية	21
2626387	-2684224	1533085	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	22
443959	1256644	-539408	شركة السلفوكيماويات الاردنية	23
56386533	20899464	21667979	شركة مصفاة البترول الاردنية	24
-4623032	6934244	-1260401	الشركة الوطنية للدواجن	25
-239148	282879	-450115	شركة الدباغة الاردنية	26
4979314	827928	-613225	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	27
-282678	572556	-192320	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	28
-1524652	-467824	1530362	الشركة العربية لصناعة الالمنيوم	29
-59290	512406	-215218	الشركة العامة للتعدين	30
-45706519	26875613	37842522	المتوسط العام لشركات العينة	

خامسا: تصنيف شركات العينة الى ممارسة وغير ممارسة لإدارة ارباح: تم الاعتماد في تصنيف

الشركات التي مارست ظاهرة إدارة الأرباح والتي لم تمارس بناء على متوسط المستحقات الاختيار؛

حيث اعتبرت الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا ابتعدت قيمة مستحقات الاختيارية في أي سنة من

سنوات الدراسة عن المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية لها خلال سنوات الدراسة واعطيت

الرقم ()، واعتبرت الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا اقتربت الاختيار؛

أي سنة من سنوات الدراسة من المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية لها خلال سنوات الدراسة

واعطيت الرقم () والملحق رقم () يعرض نتائج هذا التصنيف.

4-2 اختبارات التحقق من مدى ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي:

تعتمد هذه الدراسة في اختبار فرضياتها على الأسلوب الإحصائي تحليل الانحدار الخطي البسيط، والذي يعتمد على مجموعة من الشروط الواجب توافرها في البيانات أو المشاهدات حتى تكون ملائمة لإجراء هذا الاختبار بما يضمن صحة وموضوعية الاعتماد على نتائج تلك الاختبارات، وفيما يلي عرض لهذه الشروط ونتائج اختبارتها على بيانات هذه الدراسة:

اختبار توفر خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم الاعتماد على اختبار (K-S) (Kolmogorov-Smirnov Test) للتأكد من توافر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، على النحو التالي:

أولاً: جودة التقارير المالية المقاسة بالانحراف المعياري لعائد السهم السوقي لفترة الثلاثة أيام المحيطة بموعد إعلان التقرير المالي (تاريخ اجتماع الهيئة العامة)، ومتوسط الانحراف المعياري للفترات الثلاثة أيام، والأسبوع، والأسبوعين، والشهر، المحيطة بموعد إعلان التقرير المالي (تاريخ اجتماع الهيئة)، من نتائج اختبار (K-S) تبين أن بيانات المتغير التابع جودة التقارير المالية تتبع لخاصية التوزيع الطبيعي والجدول رقم (4-9) يبين ذلك.

جدول رقم (4-9)

ملخص نتائج اختبار (K-S) للتأكد من خاصية التوزيع الطبيعي للمتغير جودة التقارير المالية وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوق

النتيجة	المعنوية	عدد المشاهدات	المتغير التابع
يتبع التوزيع الطبيعي	.096	90	الانحراف المعياري لعائد السهم السوق لثلاثة أيام
يتبع التوزيع الطبيعي	.200	90	الانحراف المعياري لعائد السهم السوق للمتوسط الفترات

: جودة التقارير المالية وفق مفهوم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح و المقاسه بالمستحقات

الاختيارية . تبين ان بيانات المتغير التابع جودة التقارير المالية وفق هذا المقياس لا تتبع لخاصية

التوزيع الطبيعي مما يصعب الاعتماد على تحليل نتائجها بموضوعية وتعميمها، والجدول رقم (4-10) يبين ذلك.

جدول رقم (4-10)

ملخص نتائج اختبار (K-S) للتأكد من خاصية التوزيع الطبيعي للمتغير جودة التقارير المالية وفق مفهوم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح

النتيجة	المعنوية	عدد المشاهدات	المتغير التابع
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0.00%	90	إدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية

تالاً: بالنسبة لبقية متغيرات الدراسة ونظراً لطبيعة هذه المتغيرات ومحدودية قيمتها فسيتم التعامل معها من خلال الاختبارات اللامعلمية، حيث يمكن الاعتماد على نتائج الاختبار T test، إذا كانت قيمه معنوية (F) أكبر من (%)، أما إذا كانت قيمة معنوية (F) أقل من (%) فلا يمكن الاعتماد على نتائج اختبار T test، وعندها يتم اختبار Mann-Whitney اللامعلمي للتحقق من وجود فروق في المتوسطات، وتم التحقق من من قيمه معنوية (F) لكل الفرضيات التي كانت جميعها أكبر من (%) والجدول أرقام (4-11، 4-12، 4-13، 4-14، 4-15) تعرض قيمة معنوية (F) لكل فرضية.

4-3 اختبار الفرضيات

4-3-1 تمهيد

أثبتت كثير من الدراسات العربية والاجنبية اثر الحاكمية المؤسسية الإيجابي على جوانب عديدة في المنشأة بما في ذلك الحصول على مخرجات نظم معلومات ذات جودة عالية، ومن هذه المخرجات التقارير الد التي تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والمصدقية في معلوماتها المالية، وما ينتج عن ذلك من اثر إيجابي على سعر السهم في السوق المالي وعائده.

لذلك عملت هذه الدراسة على بيان اثر الحاكمية المؤسسية على جوانب متعددة تتعلق في أداء المنشأة حيث تم قياس المتغير التابع بأسلوبين؛ أولهما تدبذب عائد السهم السوقي حول فترة إطلاق التقرير

المالي السنوي و الثاني تصنيف الشركات إلى ممارسة او غير ممارسة ادارة الارباح الذي يمثل مؤشرا تانيا على جودة الارباح وجودة المعلومات المحاسبية، وكلا المقياسين مستمدان من مفهوم جودة التقارير المالية . ويعزز احدهما الاخر.

2-3-4 اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة على جزئين نظرا لاختلاف درجة اهمية الفرضيات عن بعضها حيث تم اعتبار الفرضيات الثلاث الاولى هي الرئيسية واكثرها نظرا لتوافرها البيانات الخاصة بها وقابليتها للقياس وتعميم النتائج . وبالتالي اعتبرت فرضيات محورية في الدراسة، والجدول ارقام (4-11, 4-12, 4-13, 4-14) تعرض نتائج هذا التحليل ، اما الفرضيات الخمس الاخرى فتم لانها اقتصرت على جزء من عينه الدراسة وليس على العينه كامله بسبب عدم توافر البيانات وبالتالي تم اعتبارها فرضيات ثانوية، والجدول رقم (4-15) يعرض نتائج هذا التحليل.

1-2-3-4 اختبار الفرضيات وفق المقياس الاول متغير التابع (تدبذب عاند

السهم السوقي)

اسلوب اختبار فرضيات الدراسة الرئيسي

يقوم اسلوب اختبار الفرضيات الرئيسي على طريقتين:

الطريقة الاولى:

تؤخذ الفرضيات الرئيسية بشكل منفصل ويتم إدخال قيم المتغير المستقل الخاص بكل فرضية في نظام التحليل الاحصائي (ssps) بشكل منفرد ايضا وبالتالي تقيس هذه الطريقة العلاقة لكل فرضية على حدة، وهذا ما يتماشى مع انموذج الدراسة.

الطريقة الثانية

تؤخذ الفرضيات الرئيسية كوحدة واحدة بشكل إجمالي ويتم إدخال قيم المتغيرات المستقلة فرضية في نظام التحليل الاحصائي (spss) إجمالي، وبالتالي تقيس هذه الطريقة العلاقة للفرضيات الرئيسية ايضا كوحدة واحدة وهذا إجراء إضافي للدراسة ستتناس به وتعزيز نتائج الطريقة الاولى ت تؤخذ قيم المتغيرات المستقلة الرئيسية الثلاث كجمالي لتعبر عن مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية بشكل إجمالي وعلاقتها مع جودة التقارير المالية.

ولإعطاء تحليل فرضيات الدراسة الرئيسية درجة اكبر من التفه والموضوعية سيتم الاعتماد تحليل فرضيات الدراسة الرئيسية للطريقتين اعلاه على خطوتين:

(فيما يخص عينة الدراسة، ونظرا لعدم التجانس في مجتمع الدراسة (القطاع المصرفي والصناعي) من حيث ارقام الميزانية والقيمة السوقية وغيرها من الجوانب المالية الاخرى، لشركات القطاعين سيتم تحليل هذه الفرضيات على مستويين هما:

المستوى الاول :

الدراسة حيث سيتم تحليل البيانات للقطاعين المصرفي والصناعي بشكل إجمالي دون

التمييز بين بيانات القطاعين

المستوى الثاني:

فصل عينة الدراسة حيث سيتم تحليل البيانات للقطاعين المصرفي والصناعي بشكل منفصل .

(فيما يخص المتغير التابع، سيتم الاعتماد في اختبار فرضيات الدراسة للمستويين اعلاه على

اتجاهيين في قيم المتغير التابع وذلك لتعزيز وتأكيد النتائج التي تم الحصول عليها، وهما:

الاتجاه الاول:

تؤخذ قيم المتغير التابع (تذبذب عائد السهم السوقي) حسب ماهو في انموذج الدراسة وهو الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي لفترة يوم قبل موعد إعلان التقرير ويوم التقرير ويوم بعد موعد إعلان التقرير.

الاتجاه الثاني:

تؤخذ قيم المتغير التابع (تذبذب عائد السهم السوقي) كفرض مقترح من قبل الباحث وهو متوسط قيم الانحراف لعائد السهم السوقي للفترات (ايام حول موعد إعلان التقارير الاول، واسبوع، واسبوعين، وشهر).

اسلوب اختبار الفرضيات التانويه

يقتصر اختبار الفرضيات التانويه في عينة الدراسة على اغلب شركات القطاع المصرفي وبعض شركات القطاع الصناعي، وذلك لعدم توافر البيانات بشكل موقت من قبل معظم الشركات الصنا. او عدم إدراج الإ؛ ات المطلوبة من قبل بورصة عمان للاوراق الماليه، لان الاصل في هذه الدراسة قياس مستوى الحاكميه بناء على معلومات متاحة للجميع يسهل الحصول عليها من قبل المستثمرين ليتم التعرف على تقييمهم للمعلومات التي تطلقها الشركات وتأثيرها على قراراتهم الاستثمار؛ ، لذلك تم استثناء شركة صناعية وثلاثة بنوك من عينة الدراسة التي لم تفصح عن البيانات الخاصة بهذه الفرضيات في بورصة عمان ا وراق الماليه او المؤسسات ذات الصلة بها

حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بهذه الفرضيات للشركات الصناعية المتبقية في الدراسة عن طريق الاتصال المباشر وتم اعداد نموذج بيانات لهذه الغاية، ملحق (). علما بانه تم عمل زيارة ميدانية لدائرة الإفصاح في هيئة عمان للاوراق الماليه لتزويدنا بهذه البيانات إلا انها لم تكن متوفرة ايضا، ولدى السؤال عن سبب ذلك تبين انه لا يوجد ما يلزم هذه الشركات في تزويد هذه البيانات سوى تلك التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاردني بتاريخ / / والخاصة بتطبيق الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي فقط ، اما القطاع الصناعي فلا يوجد ما يلزمه في تطبيق الحاكمية المؤسسية سوى ما كان في قرار مجلس مفوضي هيئة الاوراق الماليه بتاريخ / / والخاص بإقرار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان والواجب تطبيقه اعتبارا من / / حيث يحتوي الدليل على قواعد الزامية حكما والتي استندت إلى نصوص قانونيه ملزمة وردت في التشريعات النافذة، وقواعد ارشادية ينبغي الالتزام بها او تفسير عدم الالتزام بهذه القواعد . ملحق(11).

كذلك يقتصر تحليل الفرضيات الثانوية على الاتجاه الاول وهو قيم المتغير التابع لفترة ثلاثة ايام حول موعد إعلان التقارير المالية، كونه لم تظهر في نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية السابقة اي فروقات جوهرية بين استخدام الاتجاه الاول او الاتجاه الثاني والمتمثل في متوسط قيم الانحراف عائد السهم السوقي للفترات (ايام حول موعد إعلان التقارير المالية، واسبوع، واسبوعين وتسه).

2-2-3-4 اختبار الفرضيات وفق مقياس المتغير التابع (ممارسه او عدم ممارسه

إدارة الأرباح)

- أسلوب اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية : يقوم على اساس الجمع بين القطاعين دون الحاجة إلى الفصل بين عينة الدراسة، كونه يتم قياس إدارة الارباح لكل شركة على حدة، وكذلك جاء مقياس إدارة الارباح ليؤكد نتائج مقياس تدبب عائد السهم السوقي.

- أسلوب اختبار فرضيات الدراسة الثانوية: لم يختلف عن أسلوب اختبار فرضيات الدراسة الأخرى في مقياس المتغير التابع (تدبب عائد السهم السوقي)، بنفس عينة الدراسة المختصرة، وذلك للأسباب نفسها التي سبق ذكرها.

3-3-4 نتائج وتحليل اختبار الفرضيات وفق مقياس المتغير التابع بناء على مقدار تدبب عائد السهم السوقي

تحليل الفرضيات الرئيسية

الطريقة الأولى: نتائج وتحليل الفرضيات بشكل منفصل

سيتم وفق هذه الطريقة استعراض نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية وتحليلها بشكل منفصل وكل فرضية على حدة.

الفرضية الأولى:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام (الرئيس التنفيذي) وبين جودة التقارير المالية.

جدول رقم (٤-١١)

نتائج إختيار الفرضية الأولى وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوقي

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام (الرئيس التنفيذي) وبين جودة التقارير المالية

الاتجاه الثاني: متوسط الانحراف المعياري للفتترات (ثلاثة ايام، وأسبوع، وأسبوعين، وشهر) حول موعد إعلان التقارير المالية				الاتجاه الاول: الانحراف المعياري لفترة ثلاثة ايام حول موعد اعلان التقارير المالية				مستوى القطاعات
قيمة F	R square مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط R	قيمة sig	قيمة F	R square مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط R	قيمة sig	
0.845	0.010	0.098	0.361	0.434	0.005	0.070	0.512	المستوى الأول: القطاعات (المصرفي والصناعي)
3.936	0.104	0.322	0.055	0.309	0.009	0.095	0.582	المستوى الثاني : القطاع المصرفي
0.330	0.006	0.079	0.568	0.329	0.006	0.079	0.568	المستوى الثاني : القطاع الصناعي

يبين الجدول السابق رقم (4-11) نتائج اختبار الفرضية الاولى وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوقي

وفيما يلي تحليل نتائج هذا الاختبار:

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الاول

القطاعات

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس

مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة

sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده

ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي

يبين ان , % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير

المستقل.

تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الاول

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ α وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه $\text{sig} (,)$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(,)$ مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ $(,)$ وكذلك مربع معامل الارتباط (R^2) البالغ $(,)$ الذي يبين ان $\alpha\%$ من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

القطاع الصناعي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ α وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة $\text{sig} (,)$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(,)$ مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ $(,)$ وكذلك مربع معامل الارتباط (R^2) البالغ $(,)$ الذي يبين ان $\alpha\%$ من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الثاني

القطاعان

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ α وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة $\text{sig} (,)$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(,)$ مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ $(,)$ وكذلك مربع معامل الارتباط (R^2) البالغ $(,)$ الذي

يبين ان ، % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الثاني

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة وإن كانت قريبة جداً، حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي أكبر بقليل من مستوى الدلالة (,) وان معامل الارتباط (R) (,) ومربع معامل الارتباط (R²) (,) الذي يبين ان ، % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل، و لاحظ ان sig تقترب من مستوى الدلالة وكذلك معامل الارتباط الذي يدل على علاقة طردية فويه نوعاً ما لكنها لم تتجاوز (,). ويفسر ذلك بـ كلما اتجهت الشركات في القطاع المصرفي إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام أثر ذلك في زيادة متوسط تدبب عائد السهم السوقي للفترات المذكورة .

القطاع الصناعي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي أكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان ، % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الخلاصة

سيتم قبول الفرضية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية للفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة إ ان هناك افضلية لظهور هذه العلاقة في القطاع المصرفي وهذا ما اظهره تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الثاني في القطاع المصرفي حيث اقتربت قيمة sig من مستوى الدلالة (,) وكذلك معامل الارتباط الذي يبين ان هناك علاقة إ انها علاقة طردية قوية نوعا ما.

الفرضية الثانية:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية.

جدول رقم (٤-١٢)

نتائج اختبار الفرضية الثانية وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوقي

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الادارة وبين جودة التقارير المالية								
الاتجاه الثاني: متوسط الانحراف المعياري للفترة (ثلاث سنوات)				الاتجاه الاول: الانحراف المعياري لفترة ثلاثة ايام حول موعد اعلان التقارير المالية				مستوى القطاعات
قيمة F	R square	معامل الارتباط R	قيمة sig	قيمة F	R square	معامل الارتباط R	قيمة sig	
6.868	0.075	0.273	0.010	10.662	0.111	0.334	0.002	المستوى الأول : القطاعان (المصرفي والصناعي)
0.574	0.009	0.097	0.574	0.760	0.022	0.148	0.389	المستوى الثاني : القطاع المصرفي
5.804	0.106	0.325	0.020	8.328	0.145	0.381	0.006	المستوى الثاني : القطاع الصناعي

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

يبين الجدول اعلاه رقم(4-12) نتائج اختبار الفرضية الثانية وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوقي
وفيما يلي تحليل نتائج هذا الاختبار:

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الاول

القطاعات

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين
المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة
sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) ومستوى الدلالة (,) مما يتبنت هذه العلاقة وهذا
ما يؤيده معامل الارتباط(R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما، وكذلك مربع
معامل الارتباط(R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن
تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الاول

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير
التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت
sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما
يؤيده ضعف ل الارتباط(R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط(R²) البالغ (,)
الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير
المستقل.

القطاع الصناعي

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيمه sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) ومستوى الدلالة (,) مما يتبت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده معامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما، وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الثاني

القطاعان

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيمه sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) مما يتبت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده معامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية متوسطة نوعا ما وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الثاني

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيمه sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,)

الذي يبين ان ، % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

القطاع الصناعي

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة اعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) مما يتبث هذه العلاقة وهذا ما يؤيده الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما، وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان ، % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الخلاصة

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية وهذا ما ايدته قيمة sig عند مستوى الدلالة، ان هذه العلاقة قد تكون ضعيفة او معدومة في القطاع المصرفي حيث ابتعدت قيمة sig في هذا القطاع عن مستوى الدلالة بكثير وظهر ذلك ايضا في قيم معامل الارتباط ومربعه والتي كانت ضئيلة جدا حسب تحليل المستوى الثاني تجاهين، حيث لم تتاثر هذه النتائج نوعا ما بتغيير قيم المتغير التابع والمتمثلة في تدبب عائد السهم السوفي ومتوسط تدبب عائد السهم السوفي للفترات المذكورة في الدراسة.

الفرضية الثالثة:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة او المؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية.

جدول رقم (٤-١٣)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الادارة وبين جودة التقارير المالية								
الاتجاه الثاني: متوسط الانحراف المعياري للفترة (ثلاث سنوات) ايام، واسبوع، واسبوعين، وشهر) حول موعد اعلان التقارير المالية				الاتجاه الاول: الانحراف المعياري لفترة ثلاثة ايام حول موعد اعلان التقارير المالية				مستوى القطاعات
قيمة معنوية F	R suqare مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط R	قيمة sig	قيمة F	R suqare مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط R	قيمة sig	
0.803	0.009	0.097	0.373	0.085	0.001	0.032	0.772	المستوى الاول: القطاعان (المصرفي والصناعي)
0.150	0.00٤	0.066	0.701	0.259	0.008	0.087	0.614	المستوى الثاني : القطاع المصرفي
0.900	0.000	0.014	0.924	0.320	0.001	0.025	0.859	المستوى الثاني : القطاع الصناعي

يبين الجدول اعلاه رقم (4-13) نتائج اختبار الفرضية الثالثة وفق مفهوم تدبذب عائد السهم السوقي

وفيما يلي تحليل نتائج هذا الاختبار:

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الاول

القطاعين

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل

العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة

sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده

ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي

يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير

المد

تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الاول

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ $\alpha = 0.05$ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاجتماعات مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت $\text{sig} = 0.000$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط $(R = 0.000)$ وكذلك مربع معامل الارتباط $(R^2 = 0.000)$ البالغ $(\alpha = 0.05)$ الذي يبين ان 0% من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

القطاع الصناعي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ $\alpha = 0.05$ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاجتماعات مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيهما $\text{sig} = 0.000$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط $(R = 0.000)$ وكذلك مربع معامل الارتباط $(R^2 = 0.000)$ البالغ $(\alpha = 0.05)$ والذي يبين ان 0% من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الثاني

القطاعين

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ $\alpha = 0.05$ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاجتماعات مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيهما $\text{sig} = 0.000$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط $(R = 0.000)$ وكذلك مربع معامل الارتباط $(R^2 = 0.000)$ البالغ $(\alpha = 0.05)$ الذي

يبين ان ، % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الثاني

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية H_0 وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R^2) البالغ (,) الذي يبين ان ، % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

القطاع الصناعي

سيتم قبول الفرضية الصفرية H_0 وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R^2) البالغ (,) مما يدل ان التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الخلاصه

سيتم قبول العلاقة الصفرية H_0 وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية حيث ابتعدت قيمه sig عن مستوى الدلالة بكثير في كلا المستويين والاتجاهين وهذا ما ايدته كذلك ايضا قيم معامل الارتباط ومربعه الذي اظهرت انعدام العلاقة بشكل مطلق مع اكثر شدة في انعدام هذه العلاقة في القطاع الصناعي.

الطريقة الثانية: نتائج الفرضيات بشكل إجمالي وتحليلها

تعرض ملاحق الدراسة من رقم () إلى رقم () اختبار الفرضيات كوحدة واحدة لمقياس المتغيرات المستقلة المرتبطة بفرضيات الدراسة الرئيسية الثلاث التي تمثل بشكل إجمالي مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية. والجدول رقم (4-14) يبين ملخص الملاحق الخاصة بنتائج اختبار الفرضيات الرئيسية كوحدة واحدة:

جدول رقم (٤-١٤)

نتائج اختيار الفرضيات الرئيسية كوحدة واحدة وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوقى

الإتجاه الثانى: متوسط الإنحراف المعياري للفتترات (ثلاثة ايام، واسبوع، واسبوعين، وشهر) حول موعد اعلان التقارير المالية				الإتجاه الاول: الإنحراف المعياري لفترة ثلاثة ايام حول موعد إعلان التقارير المالية				مستوى القطاعات
قيمة F	R square	معامل الارتباط R	قيمة sig	قيمة F	R square	معامل الارتباط R	قيمة sig	
3.848	.122	.349	.012	4.527	.141	.375	.005	المستوى الاول: القطاعان (المصرفي، الصناعي)
1.471	.121	.348	.241	.408	.037	.192	.748	المستوى الثاني: القطاع المصرفي
1.881	.107	.327	.146	2.666	.145	.381	.059	المستوى الثاني: القطاع الصناعي

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الاول

القطاعان

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التطبيق الفعلي

للحاكمية المؤسسية وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,)

وهي اقل من مستوى الدلالة (,) ومستوى الدلالة (,) مما يتبنت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده

عامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما، وكذلك مربع معامل

الارتباط (R^2) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن

تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل. والملحق رقم () يعرض هذه النتائج.

ليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الاول

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التطبيق الفعلي

للمحاكمة المؤسسية وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة

sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده

ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R^2) البالغ (,) الذي

يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير

المستقل. والملحق رقم () يعرض هذه الـ .

القطاع الصناعي

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التطبيق الفعلي

للمحاكمة المؤسسية وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة وإن كانت قريبة جدا حيث ظهرت

sig (,) وهي اكبر بقليل من مستوى الدلالة (,) وان معامل الارتباط (R) (,)

ومربع معامل الارتباط (R^2) (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير

التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل حيث يلاحظ ان قيمة sig تقترب من مستوى

الدلالة وكذلك معامل الارتباط الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما، ويفسر ذلك بأنه كلما اتجهت

الشركات في القطاع الصناعي إلى رفع مستوى التطبيق الفعلي للمحاكمة المؤسسية اتر في رفع جودة

التقارير المالية . والملحق رقم () يعرض هذه النتائج.

تحليل المستوى الاول حسب الاتجاه الثاني

القطاعات

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيمه sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) مما يتبنت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده معامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما، وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل. والملحق رقم () يعرض هذه النتائج.

تحليل المستوى الثاني حسب الاتجاه الت

القطاع المصرفي

سيتم قبول الفرضية الصفرية ب وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيمه sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل. والملحق رقم () يعرض هذه النتائج.

القطاع الصناعي

سيتم قبول الفرضية الصفرية ب وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت فيمه sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان %

من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل. والملحق رقم () يعرض هذه النتائج.

الخلاصة

نلاحظ من نتائج تحليل الطريقة الثانية والتي اعتمدت على ربط المتغيرات المستقلة للفرضيات الرئيسية واخذها كوحدة واحدة لقياس مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وعلاقتها مع جودة التقارير المالية (مستوى تدبب عائد السهم السوقي) على انها ايدت وجود علاقة طردية قوية نوعا ما، واعطت نتائج مقاربة لنتائج الطريقة الاولى من حيث مستوى عينة الدراسة إذا تم دراستها بناءً على المستوى الاول والذي يجمع بين فنتي عينة الدراسة دون تمييز بين القطاعات، وتنعدم هذه العلاقة إذا تم دراستها بناءً على المستوى الثاني الذي يفصل بين فنتي عينة الدراسة (قطاع مصرفي، وصناعي) وهذه النتائج هي نفسها التي كانت للتحليل بناءً على الاتجاه الثاني (متوسط المتغير التابع) حيث لم تتأثر هذه النتائج بشكل جوهري عند استبدال قيم المتغير التابع المتمثلة (بالانحراف المعياري لعائد السهم السوقي لفترة ايام حول موعد إعلان التقارير المالية) بمتوسط قيم المتغير التابع والمتمثلة بمتوسط الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي لفترة ثلاثة ايام واسبوع، اسبوعان شهر حول موعد إعلان التقارير المالية.

تحليل الفرضيات الثانوية

يعرض الجدول رقم (4-15) اختبار الفرضيات الثانوية وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوقي (الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي لفترة ثلاثة ايام حول موعد إعلان التقارير المالية والمتمثلة بيوم قبل موعد الإعلان ويوم الإعلان ويوم بعد)

جدول رقم (٤-١٥)
نتائج اختبار الفرضيات الثانوية وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوقي*

المستوى الثاني اجمالي عينة الدراسة :القطاعين				الفرضيات الثانوية	رقم الفرضية
الاتجاه الأول: الإنحراف المعياري لفترة ثلاثة ايام حول موعد إعلان التقارير المالية					
قيمة معنوية F	R suqare مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط R	قيمة sig		
4.425	0.093	0.305	0.041	لا توجد علاقة بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية	4
4.856	0.101	0.319	0.033	لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية.	5
4.108	0.087	0.295	0.049	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية	6
4.129	0.088	0.296	0.048	لا توجد علاقة بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية	7
0.264	0.032	0.179	0.621	لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة المكافآت والتعيينات وبين جودة التقارير المالية.	8

*تقتصر نتائج اختبار الفرضيات الثانوية وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوقي على خمس عشرة شركة من عينة الدراسة واستبعاد الخمس عشرة شركة الأخرى التي لا تتوافر فيها البيانات الخاصة بهذه الفرضيات سباب التي تم ذكرها احتساب المتغيرات المستقلة ومنهجية اختبار الفرضيات.

الفرضية الرابعة

وجد علاقه ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة

التقارير الماليه.

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) مما يتبنت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده معامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضية الخامسة:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنه

التدقيق (في حال وجودها) وبين جودة التقارير الـ .

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) مما يتبنت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده معامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضية السادسة:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة او المؤهل العلمي لاعضاء

التدقيق (في حال وجودها) وبين جودة التقارير المالية.

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) مما يتبنت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده معامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقة طردية قوية نوعا ما وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضيه السابعه:

وجد علاقته ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع لجنه التدقيق)

(وجودها) وبين جوده التقارير الماليه.

سيتم رفض الفرضية الصفرية حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع التدقيق وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي اقل من مستوى الدلالة (,) مما يتبنت هذه العلاقة وهذا ما يؤيده معامل الارتباط (R) البالغ (,) الذي يدل على علاقته طردية فويه نوعا ما وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضيه الثامنه:

وجد علاقته ذات دلالة إحصائية بين نسبه الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في

لجنه المكافآت والتعيينات (في حال وجودها) وبين جوده التقارير الماليه

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ α وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة المكافآت والتعيينات وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه $\text{sig} (,)$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(,)$ مما يدل على علاقته معدومه وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ $(,)$ وكذلك مربع معامل الارتباط (R^2) البالغ $(,)$ الذي يبين ان $\% \alpha$ من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الخلاصة

نلاحظ من تحليل الفرضيات الاخرى انه يمكن التوصل إلى ان اي نشاط يقوم به اعضاء مجلس الإدارة او لجنة التدقيق يؤثر في جودة التقارير المالية ويلفت انتباه المستثمرين بشكل إيجابي حيث اظهرت نتائج تحليل الفرضيتين الرابعة والسابعة والمرتبطة بعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق لها علاقة مقبولة مع المتغير التابع والمتمثل بتذبذب عائد السهم السوقي، وكذلك استقلالية اعضاء لجنة التدقيق، ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي، له الأثر نفسه في جودة التقارير المالية والتي اظهرته نتائج الفرضيتين الخامسة والسادسة، اما فيما يتعلق بالفرضية التامنة والمتعلقة باستقلالية اعضاء لجنة المكافآت والتعيينات فلم يظهر اي اثر لها جودة التقارير المالية مع صعوبة تعميم ذلك لعدم اكتمال البيانات الخاصة بهذه الفرضية لاسباب السابق ذكرها .

4-3-4 نتائج وتحليل اختبار الفرضيات وفق مقياس المتغير التابع (ممارسه او عدم

ممارسه إدارة الارباح:

يعرض الجدول رقم (4-16) نتائج اختبار الفرضيات الدراسة الرئيسية (جميع عينه الدراسة)، وهي من

الفرضية الاولى إلى الفرضية الثالثة. والفرضيات الثانوية (جزء من عينه الدراسة)، وهي من الفرضية

الرابعة إلى الفرضية الثامنة، وفق مفهوم ممارسه او عدم ممارسه الشركه لإدارة الأرباح:

جدول رقم (٤-١٦)

نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق مفهوم ممارسة أو عدم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح

رقم الفرضية	الفرضيات	قيمة sig	معامل الارتباط R	R square مربع معامل الارتباط	قيمة معنوية F
1	لا توجد علاقة بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام (الرئيس التنفيذي) وبين جودة التقارير المالية	0.778	0.030	0.001	.080
2	لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية.	0.882	0.016	0.000	0.022
3	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية	0.548	0.065	0.004	0.364
4	لا توجد علاقة بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية	0.316	0.153	0.023	1.028
5	لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية.	0.781	0.004	0.002	0.078
6	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية	0.847	0.030	0.001	0.038
7	لا توجد علاقة بين عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية	0.602	0.080	0.006	0.276
8	لا توجد علاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنة المكافآت والتعيينات وبين جودة التقارير المالية.	0.969	0.014	0.000	0.002

الفرضية الاولى:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير

العام (الرئيس التنفيذي) وبين جودة التقارير المالية.

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ $\alpha = 0.05$ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام (الرئيس التنفيذي) وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت $\text{sig} = 0.001$ وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط ($R = 0.001$) وكذلك مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.001$) الذي يبين أن 0.1% من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضية الثانية:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في

مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية.

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ $\alpha = 0.05$ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت $\text{sig} = 0.001$ وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط ($R = 0.001$) وكذلك مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.001$) الذي يبين أن 0.1% من التباين الحاصل في المتغير التابع لا يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل باي من الأحوال.

الفرضية الثالثة:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة اوالمؤهل العلمي لاعضاء مجلس

الإدارة وبين جودة التقارير المالية.

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ $p < 0.05$ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط(R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط(R²) البالغ (0.004). الذي يبين ان % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضية الرابعة

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة

التقارير المالية.

سيتم قبول الفرضية الصفرية بـ $p < 0.05$ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمة sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومة وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط(R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط(R²) البالغ (0.023). الذي يبين ان % 2.3 من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضية الخامسة:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنه

التدقيق (في حال وجودها) وبين جودة التقارير الماليه.

سيتم قبول الفرضيه الصفريه بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين

المستقلين في لجنه التدقيق وبين جودة التقارير الماليه عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه

sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف

الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (0.002) الذي يبين ان 2. %

من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضيه السادسه:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى خبره او المؤهل العلمي لاعضاء

التدقيق (في حال وجودها) وبين جودة التقارير الماليه.

سيتم قبول الفرضيه الصفريه بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة او المؤهل

العلمي لاعضاء لجنه التدقيق وبين جودة التقارير الماليه عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه

sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده

ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي

يبين ان 1. % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضيه السابعه:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع لجنه التدقيق)

وجودها) وبين جودة التقارير الماليه.

يتم قبول الفرضيه الصفريه بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع التدقيق وبين جودة التقارير الماليه عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (.006) الذي يبين ان 6. % من التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الفرضيه التامنه:

وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين

لجنه المكافآت والتعيينات (في حال وجودها) وبين جودة التقارير الماليه

سيتم قبول الفرضيه الصفريه بـ وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين في لجنه المكافآت والتعيينات وبين جودة التقارير الماليه عند مستوى الدلالة حيث ظهرت قيمه sig (,) وهي اكبر من مستوى الدلالة (,) مما يدل على علاقة معدومه وهذا ما يؤيده ضعف معامل الارتباط (R) البالغ (,) وكذلك مربع معامل الارتباط (R²) البالغ (,) الذي يبين ان التباين الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

الخلاصه

نلاحظ من تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق مفهوم مقياس المتغير التابع (ممارسة او عدم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح) انها اكدت النتائج التي تم التوصل إليها ب عدم العلافه وفق مفهوم تدبب عائد السهم السوقي الذي تم قياسه عن طريق الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي، للفرضيه الاولى والمتعلقه بالفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، والفرضية الثالثة والمتعلقة بمستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة، والفرضية التامنه والمتعلقه باستقلالية اعضاء لجنة التدقيق، اما نتائج اختبار فرضيات الدراسة الاخرى فقد اختلفت وفق المقياسين.

ويرى الباحث ان الاختلاف الناجم في نتائج اختبار فرضيات الدراسة بين مقياسي المتغير التابع (تدبب عائد السهم السوقي، وممارسة او عدم ممارسة الشركة لإدارة الأرباح) قد يكون للأسباب التاليه:

(إن التغيير في استقلالية اعضاء مجلس الإدارة يكون اثره اكبر في السعر السوقي للسهم مقارنة مع اثره في عملية إعداد التقارير المالية والكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح .

(إن التغيير في استقلالية اعضاء مجلس الإدارة سريعا ما يتم تداولها والإفصاح عنها مما يجعلها اكثر تاتييرا على السعر السوقي للسهم مقارنة مع عملية إعداد التقارير المالية والإعلان عنها لكشف عن ظاهرة الأرباح، حيث نصت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة بموجب قرار مجلس مفوضي هينه الاوراق رقم (/)، وتعديله بموجب قرار (/) "على مجلس إدارة الشركة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لاتزيد عن ثلاثة اشهر من انتهاء سنتها الماليه" وكذلك عملية الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح تحتاج لسنوات عديدة لكي يتم حسابها بدفه اكبر.

(إن عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق يعزز ثقة المستثمرين في اسهم هذه الشركة ومجلس إدارتها ولجانها في تحملهم لمسؤولياتهم مما لا يدعو مجالاً للشك ان هذا يجعل الشركة تتمتع بقيمة سوقية متعاضمة.

وعلى الرغم من هذه الاسباب فإنه يصعب الاعتماد على نتائج اختبار الفرضيات وتعميمها، وفق ممارسة او عدم ممارسة الشركة لادارة الارباح والمقاسة بالمستحقات الاختيارية وذلك لان البيانات وفق هذا المقياس لاتحقق التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة معنوية (F) لمعظم نتائج اختبار الفرضيات اقل من مستوى الدلالة (5%).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية المقاسة وفق مفهومين وهما: تدبب عائد السهم السوقي، وممارسه الشركة لإدارة الأرباح. وباختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضيات الرئيسية:

(لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل في مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (المدير العام) وبين جودة التقارير المالية المقاسة بمفهوم (تدبب عائد السهم السوقي) للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وهذا ما ايدته قيم معامل الارتباط (R) ومربع معامل الارتباط (R^2) حيث كانت قيمهما متدنية جدا مما يؤكد ذلك انعدام هذه العلاقة. وقد تختلف هذه النتيجة مع نتائج كثير من الدراسات المتعلقة بموضوع الحاكمية المؤسسية وعلى وجه الخصوص الدراسات الاجنبية، التي تتناول شركات مدرجة في اسواق متع بكفاءة عالية.

وللتبنت من سلامة النتيجة اعلاه كانت هناك حالات عمليتان حدثتا في وقت قريب لمصرفين من مجتمع الدراسة وهما:

الحالة الاولى: البنك العربي وهو من عينة الدراسة، حيث قام بتعزيز تطبيق الحاكمية المؤسسية عن طريق تفريغ احد كبار المالكين ورئيس مجلس الإدارة عن منصب المدير العام ليحل مكانه مدير اخر ليشغل منصب مدير عام تنفيذي للبنك، إلا ان هذا الإجراء لم يؤثر على عائد السهم السوقي الذي يمثل جودة التقارير المالية (من تاريخ تعيين المدير الجديد). ملحق

الحالة الثانية: (كابيتال بنك) وهو من خارج عينة الدراسة حيث صادقت الهيئة العامة للبنك بالموافقة على تعيين احد كبار المالكين رئيسا للمجلس والذي كان يملك ما يقارب 10% من اسهم البنك مما يعد مخالفه لمبادئ الحاكمية المؤسسية، إلا ان هذا الإجراء اترعلى عائد السهم السوقي بشكل كبير جدا والذي يمثل جودة التقارير المالية(من تاريخ تعيين رئيس مجلس الإدارة الجديد).ملحق رقم ()

(وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وبين جودة التقارير وفق قياس العامل التابع (تدبب عائد السهم السوقي) في الشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق، وهذا ما ايدته قيم معامل الارتباط (R) ومربع معامل الارتباط (R²) حيث تعتبر قيمهما مقبولة في الدراسات التي تعتمد على المقياس الكمي في إيجاد متغيراتها، وبالتالي فإنها تؤكد وجود علاقة طردية وفويه نوعا ما، وهذا يتفق مع كثير من الدراسات التي تناولت الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية كدراسه (Dey,2005) وغيرها من الدراسات الأخرى، ويرى الباحث ان وجود هذه العلاقة يعود لتفاعل المستثمر الاردني بشكل اكبر مع الشركات التي تعمل على رفع عدد الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، حيث يتشكل لدى المستثمر الاردني قناعة بان العمل في هذه الشركات يقوم على اساس موضوعية دون محاباة او تحيز لاطراف ذات سلطه، وان التقارير المالية لهذه الشركات تتمتع بجودة عالية، وبالتالي يتم الإقبال على تداول اسهمها بحجم اكبر.

(لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية المقاسة وفق قياس العامل التابع (تدبب عائد السهم السوقي))
الشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية، وهذا ما ايدته قيم معامل الارتباط (R)

ومربع معامل الارتباط (R^2) يث كانت قيمهما متدنية جدا مما يؤكد انعدام هذه العلاقة. ويرى الباحث ان عدم وجود هذه العلاقة قد يكون بسبب الشركات العائليه التي تمتاز بها بعض الاسواق الماليه العربيه، حيث يتم تعيين اعضاء مجلس الإدارة وفق اسس الملكيه، والعائليه، والمصالح المتبادله بين اعضاء مجلس الادارة، وبالتالي يتم اعتبار الخبرة والمؤهل العلمي لعضو مجلس الإدارة تحصيل حاصل ويخدم الجوانب الشكلية للشركة.

الفرضيات الثانويه:

باختبار الفرضيات الثانويه لعينه الدراسة المختصرة تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جوانب الحاكمية المؤسسية المتعلقة بحجم نشاط وفاعلية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، واستقلالية وكفاءة اعضاء لجنة التدقيق، وبين جودة التقارير المالية وفق قياس العامل التابع (تدبذب عائد السهم السوقى) في الشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية، وهذا ما ايده قيم معامل الارتباط (R) ومربع معامل الارتباط (R^2) حيث تعتبر قيمهما مقبولة مما يؤكد وجود علاقة طردية وقوية نوعا ما، لما لهذه الجوانب من صله مباشرة في جودة التقارير المالية، حيث يبعث نشاط وفاعلية مجلس الادارة ولجنة التدقيق الاطمئنان لدى المستثمر الاردني بان امور الشركة التي ينوي تداول اسهمها تسير على مايرام، ومثال ذلك الجوانب المتعلقة باستقلالية وكفاءة اعضاء لجنة التدقيق، وقد اثر ايضا مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لاعضاء لجنة التدقيق في جودة التقارير المالية على خلاف ما كان في اعضاء مجلس الإدارة، ويعود ذلك لضرورة توافر الخبرة والمؤهل العلمي في اعضاء لجنة التدقيق بشكل اكبر، حيث يتطلب لعضو لجنة التدقيق ان يتمتع بمهنية عالية ومؤهلات علمية متخصصة في الجوانب المالية لكي يستطيع القيام بمهامه بكفاءة ووفرة عالية. اما فيما يتعلق في استقلالية اعضاء لجنة المكافات والتعينات فإنه يصعب تعميم نتائج اختبار هذه الفرضية لعدم اكتمال البيانات الخاصة بقياس

المتغير المستقل فيها، وذلك لعدم وجود هذه اللجنة في كثير من شركات عينة الدراسة بشكل فعلي،
ولعدم توافر الإفصاح اللازم عنها، كونها تتمتع بسريته عالية.

وباختبار فرضيات الدراسة وفق الطريقة الثانية التي تقوم على فرض ان مفاييس المتغيرات المستقلة
للحرضيات الرئيسية تمثل مقياسا واحدا لمستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية، فإنه تم التوصل
إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وبين جودة
التقارير المالية المقاسة بتدبب عائد السهم السوقي للشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق
المالية، وهذا ما ايدته قيم معامل الارتباط (R) ومربع معامل الارتباط (R^2) حيث تعتبر قيمهما مقبولة
مما يؤكد وجود علاقة طردية وقوية نوعا ما، حيث اظهرت اغلب الدراسات انه كلما زادت الشركات
من الالتزام في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية كانت مخرجاتها وتقاريرها المالية تتمتع بجودة عالية.
ومن النتائج التي تم التوصل إليها اثناء عمليه قياس المتغيرات المستقلة المتعلقة بالحاكمية المؤسسيه
والمستخرجه من التقارير السنويه للشركات المدرجه في بورصه عمان للاوراق الماليه مايلي:

(إن التزام القطاع المصرفي بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وإفصاحاتها كان أكثر من
القطاع الصناعي، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة الثانوية في
بنوك اي مانسبته % من شركات عينة الدراسة في القطاع المصرفي، اما القطاع الصناعي
فلم تتوافر اي بيانات تعود لفرضيات الدراسة الثانوية للشركات عينة الدراسة في القطاع
الصناعي حيث تم الحصول على هذه البيانات عن طريق الاتصال المباشر ولست شركات
فقط اي مانسبته %33 من شركات عينة الدراسة في القطاع الصناعي، وهذا ما تؤيده
دراسه(مطر، ونور،).

(هناك فصور في تعليمات الإفصاح الواجب اتباعها في التقارير السنويه والمواقع الالكترونيه
دات الصلة للشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية، كإفصاحات المتعلقة بتميز

الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين في التقارير السنوية، والإفصاحات المتعلقة بلجان مجلس الإدارة من حيث الاستقلالية والكفاءة، ويظهر ذلك التفصيل جليا في القطاع الصناعي عن القطاع المصرفي.

(هناك قصور من قبل الهيئات ذات العلاقة في إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية والإفصاح عنها، كالإزام الشركات بالفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي(المدير العام)، وإلزام الشركات بوجود لجان مجلس مستقلة والإفصاح عنها خصوصا في القطاع الصناعي.

2-5 التوصيات:

- ❖ يوصي الباحث بدور رقابي اكثر فاعلية على الشركات الصناعية لضمان التزام هذه الشركات بتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية، او ان تكون هناك دائرة منبثقة من وزارة الصناعة والتجارة لتقوم بذلك، و يستحسن ان يتوفر هذا في جميع القطاعات الاخرى.
- ❖ العمل على إيجاد اليات تعزز مايعرف بفصل الملكية عن الإدارة، وتعزيز استقلالية مجالس إدارة الشركات ولجان التدقيق فيها، والعمل على استصدار قوانين وتشريعات تساعد في رفع مستوى جودة التقارير الماليه لتجعلها مراة لواقع حال الشركات الاردنيه، كان يتم إلزام الشركات بشكل اكبر في تطبيق معايير المحاسبه الدولييه، وغيرها من الإجراءات الاخرى، وهذا كله يؤثر إيجابا في رفع كفاءة السوق المالي الاردني.
- ❖ قيام هيئة الاوراق المالية والهيئات الاخرى ذات الصلة بوضع تشريعات اكثر إلزاما لتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية، و تشجيع الالتزام بها ايضا، كان يتم إستحداث تصنيف شهري وسنوي بمدى التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية، وان يكون هذا التصنيف متداولاً وميسراً لجميع الاطراف ذات العلاقة.
- ❖ نظرا لحداته تطبيق الحاكمة المؤسسيه في الاردن يوصي الباحث بإجراء دراسات على الحاكمة المؤسسيه لفترات اطول، لبيان اثر الحاكمة على الجوانب الماليه بدقه وموضوعية اكبر.

3-5 مقترحات للدراسة

- العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وكفاءة السوق المالي.
- علاقة بين نسب السوق المستخرجة من البيانات المالية وبين تذبذب عائد السهم السوقي.
- العلاقة بين نسب الربحية المستخرجة من البيانات المالية وبين ظاهرة إدارة الأرباح.

المراجع العربية

- (ابوزر عفاف اسحق) () استراتيجيه مقترحه لتحسين فاعليه الحاكميه المؤسسيه في القطاع المصرفي (اطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة عمان العربيه للدراسات العليا، عمان الاردن.
- (ابوزيد، محمد خير، (2005) اساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجيهSPSS، دار جريز للنشر، عمان،الاردن.
- (الجعيدي، عمر عيد مسلم،) () مستوى الحاكميه المؤسسيه واتره في اداء الشركات (اطروحة دكتوراه غير منشورة) الاكاديميه العربيه للعلوم الماليه والمصرفيه، غير منشورة عمان الاردن.
- (حماد ، طارق عبدالعال) ()، حوكمه الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب - المتطلبات)، الدار الجامعيه، مصر.
- (خوري نعيم،) () "مهنة المحاسبه بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات" مجله البنوك في الاردن ع م ص - عمان الاردن.
- (خوري نعيم) () "اين يقف الاردن من التحكم المؤسسي" مجله حوار السياسات الاقتصاديه، ع ص - عمان الاردن.
- (الدفه، جمال) () "الحاكميه المؤسسيه والتوافق مع القوانين" مجله البنوك في الاردن ع، م ص52-ص54 عمان الاردن.
- (دهمش، نعيم، وابوزر، عفاف) () "تحسين وتطوير الحاكميه المؤسسيه في البنوك" البنوك في الاردن ع م ص - عمان الاردن.

- (الرزين، عبدالله، "الكفاءة الاقتصادية: سواق المالية وارتباط اقتصاد المعرفة" المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس () جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، الاردن.
- (الشريف اقبال () جودة الارباح وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية: دراسته تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان (اطروحة دكتوراه غير منشورة) الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الاردن.
- (مفتاح، وفريدة، معارفي، "متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية، دراسة لواقع اسواق الاوراق المالي وسبل رفع كفاءتها" مجلة الباحث-عدد / - ص، - .
- (طريف، جميل، () "الإطار القانوني للحاكمية المؤسسية للشركات الاردنية" مجلة حوار السياسات الاقتصادية، ع ص - عمان الاردن.
- (الفار، عبدالمجيد الطيب () إدارة الارباح: اثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوفيه للشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (اطروحة دكتوراه غير منشورة) الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، غير منشورة، عمان الاردن.
- (الفشي، ظاهر، والخطيب، حازم، () "الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية" مجلة اربد للبحوث العلمية المجلد العاشر ص .
- (كوبر، جورج، () .الازمة المالية العالمية وخرافه السوق الكفاء.(ترجمة محمود عبدالجواد)، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى

(مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ،حوكة الشركات في القرن الحادي والعشرين.

(مطر، محمد، () الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.

(مطر محمد، ونور، عبدالناصر، () مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي " المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، مجلد عدد ص - ،عمان، الاردن.

(مؤسسة لجنة المعايير الدولية (International Accounting Standerd

Board) () المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية. (ترجمة جمعية المجمع العربي

للمحاسبين القانونيين) ص - .

(هندي، منير ابراهيم، () الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص .

(الهنيئي، إيمان () تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة

الاردنية لتعزيز استقلاليه مدقق الحسابات القانوني (اطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة عمان العربية للدراسات العليا غير منشورة، عمان الاردن.

(هيئة الاوراق المالية الاردنية، () تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير

المحاسبية ومعايير التدقيق، ص عمان، الاردن.

(هيئة الاوراق المالية الاردن () دليل فواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في

بورصة عمان ص -ص عمان، الاردن.

(يوسف، محمد حسن،) (محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة عمل من اصدارات بنك

الاستثمار القومي المصري ص - مصر.

(بورصة عمان للاوراق الماليه www.asc.com.jo

(www.hawkma.com

- 1) Abbote, L.J. Parker, S., Peters, G.F., (2004),"Audit Characteristics and Restatement", **Auditng: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 23, pp. 69-87.
- 2) Abbott, L.J.,Parker, Y. and Parker, S.,(2000), "The Effects of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud", **Managerial Finance**, Vol. 26, pp. 55-67.
- 3) Archambeault D. (2000), **The Relation between Corporate Governance Strength and fraudulent financial**, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in The University of Alabama, Unpublished .
- 4) Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D., Lapedes, P., (2000), "Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance mechanisms", **Accounting Horizons**, **14(4)**, 441-454.
- 5) Cattrysse, Jan., (2005), "Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor", www.ssrn.com .
- 6) Dechow,P. M., R. G. Saloan, and A. P. Sweeny, (1995), " Detecting Earnings Management". **The Accounting Review**, 70 (April) : 193-225.
- 7) Dey Aiysha, (2005),**Corporate Governance and Financial Reporting Credibility**, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in The University of Northwestern, Unpublished .
- 8) Farber D.,(2004),"Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter? ", **Accounting Review**, April, Vol.80, Issue 2, pp539-561.

9) Hribar, P. and D. Collins,(2002),"Errors in Estimating Accruals: Implications for Empirical Research", **Journal of Accounting Research**, 40 (1): 34-105.

10) Jeans Bedard, Sonda Marrakchi Chtourou, and Lucic Courteau,(2004)," The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management", **Auditng: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 23, No.2, pp. 13-35.

11) Jen fu-Hsiu, (2006), **Effects of Financial Information Transparency on Investor Behavior in Taiwan Stock Market**, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in The University of Lynn, Unpublished.

12) Jones J. Jennifer, (1991), "Earnings Management During Import Relife Investigations", **Journal of Accounting Research**, Vol. 29, No.2, pp193-222.

13) Kanagaretnam, K., G.J. Lobo and D. Whalen,(2007) "**Does Good Corporate Governance Reduce Information Asymmetry around Quarterly Earnings Announcements?**" accepted for publication, Journal of Accounting and Public Policy.

14) Klapper, Leora F. & Love, Inessa,(2002), "[Corporate governance, investor protection, and performance in emerging markets](#) ," Series Policy 2818, The World Bank.

15) Lin, W. Jerry., Li F. June., & Yang S. Joon., (2006), "The Effects of Audit Committee Performance on Earnings Quality", **Managrial Auditing Journal**, Vol. 21, No. 9, pp 921-933.

16) **OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004.**

17) Salmon, W.J., et al. (2000). **Review on Corporate Governance.**

Cambridge: Harvard Business School Press.

18) Wahlen, J. M.,(1999), "A review of the Earning Management Literature and its Implications Standard setting",**Accounting Horizons**,(December):365-383

ملحق رقم (١) تصنيف شركات العينة ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح

2008	2007	2006	الشركة
0	1	1	البنك الإسلامي الأردني
0	0	1	البنك الأردني الكويتي
0	1	1	البنك التجاري الأردني
0	1	0	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
1	1	0	بنك الاستثمار العربي الأردني
1	1	0	بنك الإنماء الصناعي
1	0	1	بنك الاتحاد للائحة و الاستثمار
0	1	0	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن
0	1	1	بنك القاهرة عمان
1	0	1	بنك الأردن
0	1	1	البنك الأهلي الأردني
1	1	0	مجموعة البنك العربي
1	1	0	شركة مصانع الاسمنت
0	0	1	شركة الباطون الجاهز والتوريدات
0	1	1	شركة (رم) علاء الدين للصناعات الهندسية
0	0	1	الشركة الاردنية لانتاج الأدوية
1	0	1	الشركة العربية للصناعات الكهربائية
0	1	1	الشركة العربي لصناعة المواسير
0	1	1	شركة الزي لصناعة الالبسة الجاهزة
0	0	0	حديد الأردن
1	0	0	شركة مصانع الأجواخ الأردنية
1	1	0	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار
0	1	0	شركة السلفوكيماويات الأردنية
1	0	0	شركة مصفاة البترول الأردنية
1	1	0	الشركة الوطنية للدواجن
0	0	1	شركة الدباغة الأردنية
1	0	0	الشركة الوطنية لصناعة الصلب
1	1	0	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة
1	0	1	الشركة العربية لصناعة الالمنيوم
0	1	1	الشركة العامة للتعدين

ملحق رقم (٢)
اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية كوحدة واحدة في القطاعين وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوقي
لفترة ثلاثة ايام حول موعد اعلان التقارير المالية

1	IND3, IND1, IND2		

Dependent Variable: DEP1

1	.375	.141	.110	1.21E-02

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

1	1.974E-03	3	6.580E-04	4.527	.005
	1.206E-02	83	1.453E-04		
	1.404E-02	86			

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

Dependent Variable: DEP1

1					
	3.541E-04	.021		.017	.987
	IND1	-2.80E-03	.002	-.161	-1.547
	IND2	2.338E-02	.007	.376	3.587
	IND3	1.790E-02	.024	.076	.743

Dependent Variable: DEP1

ملحق رقم (٣)

اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية كوحدة واحدة في القطاع المصرفي وفق مفهوم تذبذب عائد السهم
السوقي لفترة ثلاثة ايام حول موعد اعلان التقارير المالية

1	IND3, IND1, IND2		

Dependent Variable: DEP1

1	.192	.037	-.053	1.10E-02

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

1	1.468E-04	3	4.894E-05	.408	.748
	3.838E-03	32	1.199E-04		
	3.985E-03	35			

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

Dependent Variable: DEP1

1						
	IND1	2.826E-02	.029	-.104	.978	.335
	IND2	-1.21E-03	.002	.137	-.599	.553
	IND3	1.428E-02	.018	-.076	.782	.440
		-1.37E-02	.032		-.431	.670

Dependent Variable: DEP1

ملحق رقم (٤)

اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية كوحدة واحدة في القطاع الصناعي وفق مفهوم تذبذب عائد السهم
السوقي لفترة ثلاثة ايام حول موعد اعلان التقارير المالية

1	IND3, IND2, IND1		

Dependent Variable: DEP1

1	.381	.145	.091	1.29E-02

Predictors: (Constant), IND3, IND2, IND1

1	1.339E-03	3	4.464E-04	2.666	.059
	7.871E-03	47	1.675E-04		
	9.210E-03	50			

Predictors: (Constant), IND3, IND2, IND1

Dependent Variable: DEP1

1						
	IND1	1.038E-02	.029		.363	.718
	IND2	-2.98E-04	.003	-.012	-.087	.931
	IND3	2.060E-02	.008	.385	2.706	.009
		3.338E-04	.032	.001	.010	.992

Dependent Variable: DEP1

ملحق رقم (٥)

إختبار فرضيات الدراسة الرئيسية كوحدة واحدة في القطاعين وفق مفهوم تذبذب عائد السهم السوق لمتوسط الفترات حول موعد اعلان التقارير المالية

1	IND3, IND1, IND2		

Dependent Variable: DEP5

1	.349	.122	.090	8.79E-03

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

1	8.929E-04	3	2.976E-04	3.848	.012
	6.419E-03	83	7.734E-05		
	7.312E-03	86			

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

Dependent Variable: DEP5

1						
1						
	IND1	-1.68E-03	.016	-.182	-.108	.914
	IND2	-2.28E-03	.001	.326	-1.729	.088
	IND3	1.464E-02	.005	.137	3.079	.003
		2.325E-02	.018		1.323	.189

Dependent Variable: DEP5

ملحق رقم (٦)

اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية كوحدة واحدة في القطاع المصرفي وفق مفهوم تذبذب عائد السهم
السوقي لمتوسط الفترات حول موعد اعلان التقارير المالية

1	IND3, IND1, IND2		

Dependent Variable: DEP5

1	.348	.121	.039	8.48E-03

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

1	3.174E-04	3	1.058E-04	1.471	.241
	2.302E-03	32	7.193E-05		
	2.619E-03	35			

Predictors: (Constant), IND3, IND1, IND2

Dependent Variable: DEP5

1						
	IND1	3.234E-02	.022	-0.332	1.446	.158
	IND2	-3.11E-03	.002	.088	-1.993	.055
	IND3	7.404E-03	.014	-0.086	.524	.604
		-1.26E-02	.025		-0.511	.613

Dependent Variable: DEP5

ملحق رقم (٧)

اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية كوحدة واحدة في القطاع الصناعي وفق مفهوم تذبذب عائد السهم لمتوسط الفترات حول موعد اعلان التقارير المالية

1	IND3, IND2, IND1		

Dependent Variable: DEP5

1	.327	.107	.050	9.74E-03

Predictors: (Constant), IND3, IND2, IND1

1	5.354E-04	3	1.785E-04	1.881	.146
	4.459E-03	47	9.487E-05		
	4.994E-03	50			

Predictors: (Constant), IND3, IND2, IND1

Dependent Variable: DEP5

1						
	IND1	8.826E-03	.022	-.004	.410	.684
	IND2	-7.56E-05	.003	.329	-.029	.977
	IND3	1.297E-02	.006	.036	2.263	.028
		6.296E-03	.024		.261	.795

Dependent Variable: DEP5

ملحق رقم (٩)

Capitalbank
كابيتال بنك

التاريخ: 2009/4/19
الرقم: 13/1/SH

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية

تحية واحترام،

عملاً بأحكام قانون الأوراق المالية وتعليمات اصحاب الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، يرجى العلم بأن الهيئة العامة للبنك باجتماعها العادي وغير العادي الذين تم عقدهما يوم الخميس الموافق 2009/4/16 قد اتخذت القرارات المبينة ادناه:

١. ٠٩. ٠٤ ١٩ ٠٩. ٤٩

أولاً:- اجتماع الهيئة العامة العادي:

- 1- المصادقة على الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك عن السنة المالية المنتهية للعام 2008.
- 2- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2008.
- 3- انتخاب السادة (Ernst & Young) مدققين حسابات البنك للعام 2009، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعاليمهم.
- 4- المصادقة على قرار مجلس الإدارة بتعيين السيد حسن غالب عبد الحسين كية بتاريخ 2008/9/10 خلفاً للسادة شركة SPUMANTE COMERCIO INTERNACIONAL LDA ، وتعيين السادة الشيخ نهيان حمدان محمد آل نهيان والسيد خليفة بطي عمير يوسف والسيد روي قره ارغلان بتاريخ 2009/1/28، خلفاً للسادة مازن دروزة المستقبل بتاريخ 2009/1/25 والدكتور زياد فريز المستقبل بتاريخ 2009/1/26، والسادة مؤسسة التمويل الدولية المستقبل بتاريخ 2009/1/27.
- 5- الموافقة على انتخاب السيد محمد صبيح صائب النحاس عضواً في مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 2009/4/16 خلفاً للدكتور فايز السحيمات المستقبل بتاريخ 2009/1/28.

ثانياً:- اجتماع الهيئة العامة غيرالعادي:

1. تعديل المادة (36/ج) من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:
"يكون النصاب اللازم لإعتماد اجتماعات مجلس الإدارة هو بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس المجلس".
2. تفويض مجلس الإدارة بإستكمال كافة الاجراءات المتعلقة بتعديل النظام الاساسي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

السادة محاض، حسين

البورصة
٤ / ١٩

نسخة: الهيئة بورصة عمان المحترمين

المهندس العماد
المنفي
A / A. Al-Safadi

CAPITAL BANK OF JORDAN
بنك المال الأردني

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
الديوان
١٩ نيسان ٢٠٠٩
الرقم التسلسل
رقم الملف
الجهة المختصة

بنك المال الأردني - Jordan P.O. Box 941283 Amman 11194

Tel + 9626 5100200 fax +962 6 5692062 P.O. Box 941283 Amman 11194 Jordan info@capitalbankjo SWIFT EFBKJOAM

ملحق رقم (١١)

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة الأوراق المالية



الرقم: ٤٥٧/١١/١٤

التاريخ: ٢٠١٠/٤/١٠

السادة/ الشركات المساهمة العامة المحترمين.

تحية طيبة وبعد،

إشارة الى قرار مجلس المفوضين بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩ بخصوص اقرار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والنواجب تطبيقه اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١.

نود تذكركم بأن الدليل المشار إليه يتضمن قواعداً إلزامية حكماً وهي القواعد الأمرة والعامة التي استندت الى نصوص قانونية ملزمة وردت في التشريعات النافذة تحت طائلة المساءلة القانونية، اما الجزء الآخر من الدليل فهو قواعد إرشادية ينبغي الالتزام بها من قبل ادارات الشركات المدرجة في البورصة، وحيث ان المتطلب في المرحلة الاولى فيما يخص القواعد الارشادية هو تطبيقها وفق أسلوب الالتزام أو تفسير عدم الالتزام، فلا بد وفي حال عدم الالتزام بأي من هذه القواعد من توضيح الاسباب التي ادت الى عدم الالتزام في التقرير السنوي.

وعليه يتوجب عليكم ما يلي :

١. تضمين التقرير السنوي لشركتكم لعام ٢٠٠٩ فصلاً مستقلاً خاصاً بتطبيق قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة، يتم من خلاله الاشارة الى مدى التزام الشركة ببندود القواعد الارشادية لدليل الحوكمة، وفي حال عدم الالتزام بأي من هذه القواعد الارشادية فعلى الشركة ايراد الاسباب التي ادت الى عدم الالتزام.

٢. الاجابة عن الاستبيان المرفق والخاص بالقواعد الارشادية بدليل حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة وتوقيعه من قبل رئيس مجلس ادارة الشركة والمدير العام أو من يقوم بمهامه، على أن يتم تزويد الهيئة به كحد أقصى يوم ٢٠١٠/٣/٣١.



علماً انه يمكنكم الحصول على نسخة من دليل الحوكمة وفهرس القواعد الالزامية والقواعد الارشادية لتدليل قواعد الحوكمة والاستبيان المعد لذلك من خلال زاوية الافصاح على موقع الهيئة الالكتروني على العنوان التالي :

www.jsc.gov.jo

واقبلو الاحترام ،،،


الدكتور بسام الساكت
رئيس هيئة الأوراق المالية

